الأرض الفلسطينية المحتلة

النداء الطارئ ٢٠١٧

unrwa
الاونروا

الأرض الفلسطينية المحتلة
النداء الطارئ ٢٠١٧

٢٠١٦ © ، الأونروا

عن الأونروا

تأسست الأونروا كوكالة تابعة للأمم المتحدة بقرار من الجمعية العامة في عام ١٩٤٩. وتم تفويضها بتقديم المساعدة والحماية لحوالي خمسة ملايين لاجئ من فلسطين مسجلين لديها. وتقتضي مهمتها بتقديم المساعدة للاجئي فلسطين في الأردن ولبنان وسورية والضفة الغربية وقطاع غزة ليتمكنوا من تحقيق كامل إمكاناتهم في مجال التنمية البشرية وذلك إلى أن يتم التوصل لحل عادل ودائم لمحنتهم. وتشتمل خدمات الأونروا على التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية وتحسين المخيمات والإقراض الصغير. يتم تمويل الأونروا كلياً تقريباً بواسطة مساهمات طوعية.

عن النداءات الطارئة

يوضح هذا النداء الطارئ استجابة برامج الأونروا للاحتياجات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠١٧. وتنفصل البرامج والميزانية المرتبطة بها عن متطلبات الميزانية الاعتيادية للأونروا التي تدعم خدمات الوكالة الأساسية.

الرئاسة – عمان

عمان، الأردن

هاتف: ٢٥١٢ ٥٨٠ (٦) ٩٦٢+

www.unrwa.org

صورة الغلاف: إصلاح شبكة المياه في مخيم جباليا، شمال غزة © ٢٠١٥، الأونروا، تصوير خليل عدوان.

تمهيد من المفوض العام

فيما نقترب من عام ٢٠١٧ ومن انقضاء ٥٠ عاماً على الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، لا تزال حالة اللاجئين الفلسطينيين حرجة كما كانت في أي وقت مضى. لقد عملت الأونروا، لمدة ٦٦ عاماً حتى الآن، على تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة لمعالجة الآثار المدمرة للأزمة طويلة الأمد التي تواصل التسبب بتكاليف بشرية واقتصادية واجتماعية مدمرة للسكان الفلسطينيين الذين يجبرون على تحمل ظروف انعدام الأمن والفقر القسري.

في قطاع غزة، يؤدي الحصار غير القانوني المستمر منذ عشرة أعوام، والدمار الناجم عن النزاعات الكبرى الثلاثة خلال هذه الفترة، وتدمير البنية التحتية ومرافق الخدمات الأساسية، إلى الحرمان من الحقوق الأساسية ومن توفير مستوى معيشي يليق بالبشر. واليوم، يكاد يكون جميع اللاجئين الفلسطينيين معتمدين على المعونات، فيما تتراجع مؤشرات التنمية.

وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، شهدت الفترة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ تزايداً ملموساً في العنف، والعمليات العسكرية من جانب قوات الأمن الإسرائيلية، والقيود على الوصول، والتهجير القسري، وهدم المنازل في سياق نظام للتخطيط قائم على التقييد والتمييز. ونتيجة احتدام هذه الأزمة في مجال الحماية، تتقوض مستويات المعيشة الفلسطينية والصحة النفسية-الاجتماعية للأطفال اللاجئين، ويظل الطلب على تدخلات المساعدة الإنسانية من الأونروا مرتفعاً.

إن النداء الطارئ للوكالة بخصوص الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١٧ يمثل انعكاساً مباشراً للعواقب الإنسانية للنزاع الذي لا يزال ينتظر حلاً. وتؤدي المساعدات الطارئة التي تقدمها الوكالة دوراً رئيسياً في تلبية الاحتياجات الملحة للاجئين الفلسطينيين، وهو ما يسهم بدوره إلى حد كبير في الحفاظ على الاستقرار في هذه المنطقة المتقلبة. وإذ نعرب عن تقديرنا العميق للبلدان المضيفة والمانحين الذين يجعلون من الممكن للوكالة القيام بمهمتها الإنسانية، فنحن على يقين أنه من خلال المزيد من العمل الجماعي فقط سنجد سبلاً ملموسة للوفاء بالتزامنا تجاه اللاجئين الفلسطينيين. وفي هذا السياق، من المهم أن أؤكد الالتزام بالتغيير الذي يعبر عنه إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، والذي صادق عليه رؤساء الدول والحكومات، وينص على ضرورة أن تتلقى الوكالة التمويل الكافي لتكون قادرة على الاضطلاع بأنشطتها بفعالية وعلى نحو يمكن التنبؤ به.

تود الأونروا أن تعرب عن شكرها للدعم المتواصل والسخي من العديد من الجهات المانحة الذي أتاح للوكالة تقديم المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى الرغم من هذا، وردت مستويات منخفضة بقدر غير مسبوق من التمويل لعمليات الوكالة في مجال الطوارئ في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠١٦. نتيجة لذلك، لم تنفذ العديد من الأنشطة المهمة، مما يعمق الأثر على مستويات معيشة اللاجئين الفلسطينيين وقدرات التدبر لديهم. ولا بد من تلافي هذا الانخفاض في التمويل والسعي لتعويضه في عام ٢٠١٧ بحيث تتمكن الوكالة من تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً لدى المتضررين من الآثار المدمرة لهذه الأزمة الممتدة بطريقة فعالة ويمكن التنبؤ بها. إن غياب الأفق السياسي والفرص الشخصية يستنزف الأمل والإبداع والتصميم لدى اللاجئين الفلسطينيين. وينمو الآن جيل من اللاجئين الفلسطينيين فاقداً الثقة في التفاوض والدبلوماسية، ومحروماً من الإنسانية والكرامة المشتركة التي أعاد المجتمع الدولي التأكيد عليها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أيار/مايو ٢٠١٦.

إن دعم نداء الأونروا الطارئ لا يشكل بديلاً عن الحل السياسي الملح للنزاع الكامن. ومع ذلك، فهو وسيلة لتوفير بعض العون والكرامة للاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من ضعف شديد في غزة والضفة الغربية.

وأود أن أحث المانحين على دعم هذا النداء بسخاء.

بيير كرينبول

المفوض العام للأونروا

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي ١

سيناريو التخطيط: السياق ٣

سيناريو التخطيط: تحليل الاحتياجات ٥

سيناريو التخطيط: الافتراضات ٦

النهج الاستراتيجي والأولويات ٧

متطلبات البرنامج ٩

غزة: التدخلات الخاصة بكل قطاع ١١

الأولوية الاستراتيجية الأولى ١١

الأولوية الاستراتيجية الثانية ١٤

الأولوية الاستراتيجية الثالثة ١٨

الضفة الغربية: التدخلات الخاصة بكل قطاع ٢٢

الأولوية الاستراتيجية الأولى ٢٢

الأولوية الاستراتيجية الثانية ٢٤

الأولوية الاستراتيجية الثالثة ٢٦

غزة والضفة الغربية والرئاسة ٢٩

الأولوية الاستراتيجية الرابعة ٢٩

الملحق رقم ١: سجل المخاطر ٣٢

الحواشي ٣٨

ملخص تنفيذي

في عام ٢٠١٥، عانى اللاجئون الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة من استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وتكرر انتهاكات حقوق الإنسان، ومستويات عالية من العنف. فلا يزال الوضع السياسي والأمني غير مستقر في غزة. وبعد مرور سنتين ونصف على القتال الذي دار عام ٢٠١٤ وتسبب بمستوى غير مسبوق من الدمار والخسائر في الأرواح، لا تزال هناك ٦,٧٥٠ أسرة لاجئة فلسطينية مهجرة ولم تنجز بعد أعمال التصليح على عشرات الآلاف من المساكن. سيدخل الحصار البري والجوي والبحري على غزة عامه الحادي عشر في حزيران/يونيو ٢٠١٧. وهذا الحصار يخنق فرص العمل، بحيث يظل معدل البطالة من بين الأعلى في العالم، ويظل حوالي مليون لاجئ فلسطيني معتمدين على المساعدات الغذائية، بما يشكل زيادة بعشرة أضعاف عن عدد الذين احتاجوا هذا الدعم في عام ٢٠٠٠ والذي بلغ ١٠٠,٠٠٠ شخص.

أما في الضفة الغربية فالوضع يزداد هشاشة. ويواصل اللاجئون الفلسطينيون معاناة ظروف اجتماعية-اقتصادية صعبة تنبع من السياسات والممارسات الاحتلالية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية. يشمل ذلك الارتفاع الأخير في هدم المنازل، بما في ذلك عمليات الهدم العقابية، إلى جانب القيود المفروضة على الحركة والوصول. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الفلسطينيون يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي، بحيث يتأثر بذلك سكان مخيمات اللاجئين على الأخص. ويساهم غياب التقدم على المسار السياسي واستمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في زيادة هذا العبء.

في عام ٢٠١٦، لزم تأمين ٤٠٣ مليون دولار أمريكي لتغطية تكاليف التدخلات الطارئة، ولكن حتى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تم التعهد بمبلغ ١٤٨ مليون دولار فقط، بما يعادل ٣٦,٧٪ من إجمالي المتطلبات المالية. وفي غزة، اضطرت الوكالة بسبب الفجوة في التمويل، مقترنة بالقيود على توريد المواد، لتقليص جهودها في إصلاح المساكن وإعادة إعمارها بشكل حاد، مما يترك حوالي ٥٠,٠٠٠ أسرة دون مسكن أو يدفعهم للعيش في مساكن متضررة. كما جرى تقليص برنامج المال مقابل العمل، وأصبحت توجد الآن قائمة انتظار لمدة خمس سنوات من أجل الحصول على عمل مؤقت. علاوة على ذلك، لم تتمكن الوكالة من تنفيذ برنامج التغذية المدرسية وبرنامج تغذية الأم والطفل، إلى جانب تدخلات المساعدات النقدية في غزة. وكان أثر النقص في التمويل محسوساً بالقدر ذاته في الضفة الغربية أيضاً، حيث لم يكن من الممكن الوفاء بغالبية متطلبات المساعدات الغذائية الطارئة، إذ اضطرت الأونروا لتقليص عدد الحالات التي خططت لها من ١٥٥,٠٠٠ إلى ٤٦,٥٠٠، وتمكنت من الوصول إلى أولئك الذين يعانون من أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي بين الأشخاص الذين ثبت استحقاقهم للمساعدة. وتضرر برنامج المال مقابل العمل بالمثل، فيما لم يكن من الممكن، في نطاق الحماية، تنفيذ المشاريع التي تقودها المجتمعات المحلية للتصدي لتهديدات الحماية في المنطقة (ج) ومنطقة H٢ في الخليل و«منطقة التماس» (المناطق الواقعة بين الخط الأخضر والجدار). تشكل خدمات الطوارئ التي تقدمها الأونروا الحد الأدنى من الدعم اللازم لتلبية الاحتياجات الحرجة للاجئين الفلسطينيين، ويحمل تقليص هذا الدعم إمكانية الإخلال بالاستقرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فلا بد من التصدي اليوم للمشكلات الإنسانية التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها مسؤولية دولية مشتركة.

يتناول النداء الطارئ للعام ٢٠١٧ الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية لدى اللاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية. وهو يسترشد بالأولويات الاستراتيجية الأربع الآتية:

الأولوية الاستراتيجية الأولى: الأسر التي تفتقر للأمن الغذائي وتلك التي تواجه صدمات حادة تملك قدرة اقتصادية أكبر على الوصول إلى الغذاء من خلال المعونات الغذائية/قسائم الأغذية، والمساعدات النقدية، والمال مقابل العمل.

الأولوية الاستراتيجية الثانية: اللاجئون المتضررون من الأزمة يتمتعون بحقوقهم الأساسية في الخدمات والمساعدة، بما يشمل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة وإصلاح المساكن.

الأولوية الاستراتيجية الثالثة: حماية اللاجئين الفلسطينيين من تأثيرات النزاع والعنف من خلال الوصول إلى الخدمات والمناصرة، والتوعية، وتقديم المساعدات في مجال الصحة النفسية.

الأولوية الاستراتيجية الرابعة: الإدارة والتنسيق الفعال للاستجابة الطارئة من أجل تحسين الفاعلية والكفاءة والحيادية في تنفيذ البرامج.

تواصل الأونروا دعوة جميع الأطراف للتوصل إلى حل عادل ودائم للاجئين الفلسطينيين وفقاً للقانون الدولي. وحتى يتحقق هذا الهدف، سيظل اللاجئون الفلسطينيون يعتمدون على الأونروا في تلبية احتياجات البقاء الحرجة، وتعزيز استراتيجيات الصمود والتدبر، والوفاء بحقوقهم الأساسية.

النداء الطارئ للأرض الفلسطينية المحتلة | ٥٠ عاماً على الاحتلال

غزة

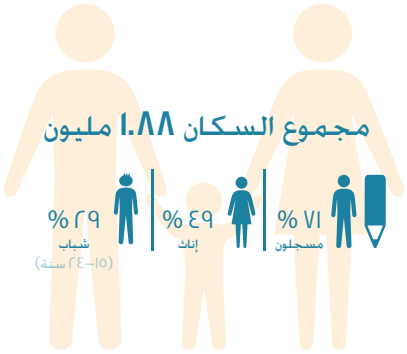

٩١١,٥٠٠	لاجئ فلسطيني معتمدون على المساعدات الغذائية الطارئة من الأونروا
٤٨٧,٥٠٠	لاجئي يعيشون تحت خط الفقر المدقع
٤٣.٢ %	معدل البطالة بين اللاجئين
٥٧,٤٨١	أسرة لاجئة بحاجة إلى إصلاح مساكنها ومساعدات نقدية في المأوى الانتقالي
٢٢٥,٠٠٠	طفل يعانون من الصدمة النفسية وبحاجة إلى دعم نفسي-اجتماعي متخصص

الضفة الغربية

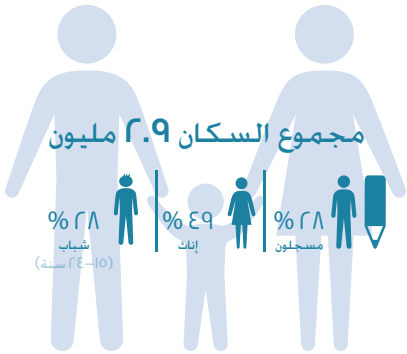

٢٥٥,٠٠٠	لاجئ فلسطيني يفتقرون للأمن الغذائي
١٩.٥ %	معدل البطالة بين اللاجئين في مخيمات اللاجئين
٥٧	تجمعاً بدوياً بحاجة إلى تدخلات الصحة النفسية والدعم النفسي-الاجتماعي
أكثر من ٦١	تجمعاً بدوياً يتهدده خطر الترحيل القسري
٥٨	تجمعاً سكانياً يواجه عوائق شديد في الوصول إلى الخدمات الصحية

المجموع الكلي لمتطلبات التمويل: ٤٠٢,٣٩١,٨٥٧ دولاراً أمريكياً

الأولوية الاستراتيجية الأولى	المساعدات الغذائية الطارئة	$ ٨٩,٣٥٣,٧١٨	$ ٢٤,٥٨٩,٦٨٧		$ ١٩٧,٠٨٢,٥٤٤
	المال مقابل العمل الطارئ	$ ٦٩,٩٩٩,١٢٣	$ ١٣,٠٢٩,٠١٦		٤٩ %
	سبل كسب العيش	$ ١١١,٠٠٠			
الأولوية الاستراتيجية الثانية	الصحة الطارئة / العيادات الصحية المتنقلة	$ ٤,٥٠٠,٠٠٠	$ ١,٠٨٢,٢٣٧		$ ١٧٢,٩٨٤,٥١٩
	التعليم في أوضاع الطوارئ	$ ٥,٠٠٠,٠٠٠			٤٣ %
	الصحة البيئية الطارئة	$ ٤,٥٠٠,٠٠٠			
	الإصلاح الطارئ للمساكن	$ ١٣٨,٣٦٦,٢٨٢			
	المساعدات النقدية لتأمين مأوى انتقالي	$ ١٩,٥٣٦,٠٠٠			
الأولوية الاستراتيجية الثالثة	الصحة النفسية المجتمعية	$ ٩,٠٠٠,٠٠٠	$ ٤٣٩,٩٢٣		$ ١٦,٧٣٠,٩٢٧
	الحماية	$ ٥٠٠,٠٠٠	$ ٢,٢٣٧,٦٩٩		٤ %
	تعزيز قدرات الصمود (الأطفال والشباب)		$ ٤١٥,٣٠٥		
	التوعية بمخاطر مخلفات الحرب المتفجرة	$ ١٣٨,٠٠٠			
	أسابيع المرح الصيفية	$ ٤,٠٠٠,٠٠٠			
الأولوية الاستراتيجية الرابعة	التنسيق والإدارة	$ ٦,٩٩٣,٨٦١	$ ١,٦٤٤,٥٦٨	$ ٦٦٦,٤٦٣	$ ١٥,٥٩٣,٨٦٧
	الحيادية	$ ١,٨٨٧,٠٠٠	$ ٣,٢٨٧,٨٣٦		٤ %
	السلامة والأمن	$ ١,١١٤,١٣٩			
المجموع		$ ٣٥٤,٩٩٩,١٢٣	$ ٤٦,٧٢٦,٢٧١	$ ٦٦٦,٤٦٣	

سيناريو التخطيط: السياق

غزة[1]

يشكل الحصار، الذي تتخلله جولات من النزاع، والقيود المفروضة على الدخول والخروج إلى مصر، والانقسام السياسي الراهن، أساساً للأزمة الإنسانية في غزة. في عام ٢٠١٧، سيدخل الحصار عامه الحادي عشر. وعلى الرغم من الهدوء النسبي على مدى فترة ١٢ شهراً الماضية، لا يزال الوضع الأمني متقلباً، ويجري إطلاق صواريخ من جانب المسلحين وتنفيذ توغلات وغارات جوية من قوات الجيش الإسرائيلي، وحدوث حالات من الاضطرابات المدنية. وقد أصيب ما لا يقل عن ٣٨ شخصاً، بينهم ثمانية أطفال، بالرصاص الحي في غزة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦.[2]

وعلى الرغم من تشكيل حكومة توافق وطني في حزيران/يونيو ٢٠١٤، تستمر الانقسامات السياسية الداخلية الفلسطينية بين غزة والضفة الغربية. وساهم عدم اليقين بشأن الانتخابات البلدية، التي أعلن عنها في حزيران/يونيو ٢٠١٦ ولكنها ألغيت في وقت لاحق، بمزيد من خيبة الأمل. في حين أن أزمة الرواتب المطولة تقوض تقديم الخدمات الأساسية وتعمق أزمة التنمية التي تواجه ١,٨ مليون نسمة يقيمون في قطاع غزة. وفي ظل العنف المتواتر وتأثيرات الحصار المقترنة بالقيود المفروضة على الخروج إلى مصر، تنتشر مشكلات الصحة النفسية والصعوبات النفسية-الاجتماعية على نطاق واسع، وتتجلى على شكل اكتئاب، وقلق، واضطرابات أسرية، وصعوبات في المدرسة وداخل المنزل، وغيرها من الأعراض المتعلقة بالتوتر النفسي.[3]

ولا يزال الحصار يحول بقدر كبير دون التمتع بحقوق الإنسان الأساسية ويقوض سبل كسب العيش ويحد بشدة من الفرص لتنشيط القطاع الخاص المدمر. بلغ معدل البطالة ٤٣,٢٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٦، بما يعكس ارتفاعاً للربع الثاني على التوالي، ويظل من بين أعلى المعدلات في العالم.[4] ويتأثر الشباب بصفة خاصة من أزمة التشغيل (بمعدل بطالة ٦٠,١٪). وفي ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض القوة الشرائية، يظل ما يقرب من نصف السكان (٤٧٪) محصورين في قبضة انعدام الأمن الغذائي.[5]

لا يزال الاقتصاد في غزة يعاني من تراجع شديد، حيث أن معظم النمو في القطاع الخاص مدفوع بأنشطة إعادة الإعمار المرتبطة بالنزاع وليس في القطاعات الإنتاجية، مثل الصناعة التحويلية والزراعة، والتي تعتبر أساسية للتوسع والحفاظ على فرص العمل. وتعد ظروف المعيشة اليوم أسوأ مما كانت عليه قبل عقدين من الزمن، مع حدوث انخفاض بنسبة ٢٠٪ في الأجور الحقيقية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥. وفيما كانت هناك زيادة مطردة في عدد الأشخاص الذين يدخلون إلى إسرائيل عن طريق معبر إيرز، فإن القيود الجديدة التي أدخلت في عام ٢٠١٦ ضاعفت من القيود على خروج الفلسطينيين من غزة، مما ساهم في إفقار السكان بقدر أكبر، وخنق القطاع الخاص، والإضرار بشدة بالفئات القليلة من الأشخاص الذين كانوا تقليدياً يمنحون تصاريح السفر للخروج من غزة. فخلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، ألغيت تصاريح ١,٥٠٠ تاجر أو لم يتم تجديدها، بما يمثل أكثر من نصف جميع التجار الذين يحملون تصاريح[6]، في حين تمت الموافقة على ٧٠٪ فقط من طلبات التصاريح للحالات الطبية.[7]

واجهت جهود إعادة بناء المساكن الخاصة ومشاريع البنية التحتية وأنشطة القطاع الخاص عراقيل كبيرة في عام ٢٠١٦ بسبب التأخيرات الكبيرة في الحصول على المصادقة على دخول المواد الخام والمعدات الصناعية.[8] وسبّب تعليق توريد الإسمنت في نيسان/إبريل وأيار/مايو ٢٠١٦ بحدوث تأخيرات كبيرة في بناء منازل جديدة[9]. وفيما استؤنف التوريد في ٢٣ أيار/مايو، فإن هذا التوقف أسهم في عرقلة توفير ٥,٧٤٢ فرصة عمل في البناء بين الربعين الأول والثاني من العام.[10] وتصبح أزمة المياه والطاقة في غزة أكثر حدة. فبسبب النزاعات المتكررة والنقص المزمن في استثمارات البنية التحتية، أصبحت نسبة ٩٥٪ من المياه الجوفية في قطاع غزة ملوثة، في حين تزداد صعوبة الحصول على مصادقات على دخول المواد اللازمة لبناء مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة ولاستمرار تشغيل خدماتها الأساسية. ويجري حالياً تلبية أقل من ٤٥٪ من احتياجات الكهرباء في قطاع غزة، ويتكرر انقطاع الكهرباء من ١٢ إلى ٢٢ ساعة في اليوم. كما أن الخدمات العامة، بما فيها الرعاية الصحية وإمدادات المياه والصرف الصحي، والتي أنهكتها النزاعات المتكررة والنقص المزمن في الطاقة، تكافح لتلبية الطلب المتزايد الذي يفرضه النمو السكاني.[11]

الضفة الغربية[12]

لا يزال الوضع في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يوصف بأنه يشكل أزمة حماية طويلة الأمد ذات عواقب إنسانية فيما يدخل الاحتلال عامه الخمسين في عام ٢٠١٧. ويزيد التوسع المستمر في المستوطنات وتشديد القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين من حدة انعدام الأمن الغذائي، ويقيد الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية الأولية، ويواصل التسبب بالانتهاكات لحقوق الإنسان.

لوحظ تصاعد كبير في العنف في عام ٢٠١٦، وخاصة في القدس الشرقية ومحافظة الخليل. فقد شهدت الفترة من ١ كانون الثاني/يناير وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر مقتل ٩٤ فلسطينياً، من بينهم ٢٣ لاجئاً بالغاً وأربعة أطفال لاجئين، وإصابة ٣,٠١٥ فلسطينياً، من بينهم ٣٠٩ لاجئين بالغين و٦٧ طفلاً لاجئاً، على يد قوات الأمن الإسرائيلية. وتواصل عنف المستوطنين في سياق من الإفلات النسبي من العقاب. وأدت ٢٨ حادثة متعلقة بالمستوطنين إلى خسائر بشرية بين الفلسطينيين، فيما أدت ٧٠ حادثة إلى أضرار بالممتلكات. وترافقت موجة العنف هذه مع عمليات عسكرية متعددة داخل المخيمات نتج عنها خسائر بشرية واعتقالات وأضرار بالممتلكات. فخلال الفترة ذاتها، أجرت قوات الأمن الإسرائيلية ٥٧٧ عملية تفتيش واعتقال في مخيمات اللاجئين، مما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص (منهم طفل واحد) وإصابة ٣٣٨ آخرين (منهم ٦٤ طفلاً).[13] وخلال الفترة ذاتها أيضاً، تورط ١٢ فلسطينياً (منهم لاجئان اثنان) في عمليات طعن ودهس مزعومة. وفقد ١٢ إسرائيلياً حياتهم على يد فلسطينيين، بما يعكس انخفاضاً عن عدد القتلى الإسرائيليين ٢٣ الذي سجل في العام ٢٠١٥.[14]

في سياق نظام ييسر تطوير المستوطنات وتوسيعها في مخالفة للقانون الدولي، تواصل إسرائيل طرح خطط لترحيل التجمعات البدوية الفلسطينية في وسط الضفة الغربية، حيث تعيش غالبية من اللاجئين، إلى مواقع جديدة مقترحة، بما يعني إخراج التجمعات السكانية المهددة من منازلهم. وفي هذا الصدد، يتعرض أكثر من ٦١ تجمعاً بدوياً ورعوياً لخطر الترحيل القسري الذي يحظره القانون الدولي، ولخطر فقدان ممتلكاتهم. وخلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٦، تم تهجير ١,٥٢٨ شخصاً[15]، بما يتجاوز عدد ٧٧٧ من الأشخاص الذين تم تهجيرهم خلال عام ٢٠١٥ بأكمله ويتخطى العدد القياسي السابق ١,٢١٥ من الأشخاص الذين تم تهجيرهم في عام ٢٠١٤.[16] ولا تزال عمليات الهدم الإداري، الناجمة عن نظم التخطيط وتقسيم الأراضي القائمة على التقييد والتمييز، تمثل مصدراً رئيسياً للتهجير القسري والاستلاب، حيث بلغ المتوسط الشهري للمباني الفلسطينية التي هدمتها السلطات الإسرائيلية ٩٩ مبنىً تعود ملكيتها لفلسطينيين خلال الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠١٦ (المجموع الكلي ٩٨٦ مبنىً). وهذا يمثل زيادة كبيرة على العدد الإجمالي لعمليات الهدم الإداري خلال

عام ٢٠١٥ بأكمله (٥٤٤).[١٧] كما ارتفعت أيضاً عمليات الهدم العقابي التي تستهدف منازل أسر المشتبه في ارتكابهم هجمات، وهي شكل من أشكال العقاب الجماعي المحظور بموجب القانون الدولي.[١٨] ففي الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و٣١ تشرين الأول/أكتوبر، تم هدم ٢٧ مبنىً، بما يشمل ٢٣ مسكناً، تعود ملكية ستة منها للاجئين. هذا بالمقارنة مع ٢٥ مبنىً سكنياً هدمت أو أغلقت لأسباب عقابية في عام ٢٠١٥.[١٩]

شهد الربع الثاني من عام ٢٠١٦ تزايد القيود المفروضة على الوصول إلى الخدمات والتنقل في الضفة الغربية، لا سيما في المنطقة (ج) و"منطقة التماس" (المناطق الواقعة بين الخط الأخضر والجدار) والقدس الشرقية وبعض المناطق في محافظة الخليل، رداً على هجمات أو ادعاءات بهجمات من جانب فلسطينيين. هذه القيود كان لها أثر سلبي على السكان الفلسطينيين، بما يشمل اللاجئين الفلسطينيين، وأعاقت الوصول إلى العمل والتعليم والأسواق والخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الطبية.[٢٠] وخلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تم التبليغ عن ١١٨ حادثة إعاقة لوصول موظفي الأونروا تعلقت بالتأخير أو منع المرور عبر نقاط التفتيش، مما أدى إلى خسارة ما يعادل ١٣٣ يوم عمل. وقع حوالي ٥٠٪ من الحوادث المبلغ عنها على نقاط التفتيش المؤدية إلى القدس الشرقية.

يواجه الأطفال في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، خطر العنف اليومي من خلال عيشهم في ظل احتلال قائم منذ أمد طويل. وقد تزايد عدد الأطفال القتلى والمصابين والمحتجزين في عام ٢٠١٥ و٢٠١٦. ويتجلى مظهر آخر من المظاهر المقلقة للعنف وأثره في السلوك واليأس الواضح لدى الأطفال في مدارس الأونروا، حيث أن مستويات التراجع التطوري، وحالات اضطرابات توتر ما بعد الصدمة، وضعف الأداء في الغرف الصفية تشكل مصدر قلق بالغ.[٢١]

سيناريو التخطيط: تحليل الاحتياجات

غزة

في عام ٢٠١٤، كانت ٤٧٪ من الأسر في غزة تفتقر للأمن الغذائي[٢٢]، بمستوى أعلى من العام ٢٠١٣ (٤٥٪).[٢٣] ويعاني حوالي ٥٠٪ من السكان من نقص في أكثر من واحد من المغذيات الدقيقة، حيث تعاني ٧٢٪ من الفتيات المراهقات من نقص فيتامين (د) وتعاني ٦٤٪ من نقص فيتامين (أ).[٢٤] وتقدر الأونروا أن نحو مليون لاجئ فلسطيني في قطاع غزة سيحتاجون إلى مساعدات غذائية في عام ٢٠١٧، بما في ذلك ٩٨,٠٠٠ شخص يعيشون في فقر مدقع ويتلقون المساعدة ضمن ميزانية البرامج.[٢٥]

أثناء القتال عام ٢٠١٤، تضرر أو دمر ١٤٠,٣٥٤ مسكناً للاجئين الفلسطينيين في غزة، منها ١٢,٧١٨ لم تعد صالحة للسكنى،[٢٦] مما أضر بما يقارب ١٤,٠٠٠ أسرة. ولا تزال حاليا ٦,٧٥٠ أسرة لاجئة فلسطينية (حوالي ٤٠,٠٠٠ فرد) مهجرة[٢٧]، مما يثير طائفة من بواعث القلق الإنسانية، بما في ذلك محدودية الوصول إلى الخدمات، والاكتظاظ في ترتيبات المأوى المؤقتة، وزيادة تعرض النساء والأطفال للعنف، ومنه العنف القائم على النوع الاجتماعي.[٢٨] وحسب ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أنجزت أعمال الإصلاح على ٧١,٢٢٢ مسكناً، من بينها ٦٧,٠٧٩ مسكناً لحقت بها أضرار طفيفة، و٣,٧٧١ أصيبت بأضرار بالغة و٣٧٢ دمرت كلياً. وتتواصل الإصلاحات على ١٢,٠٨٦ مسكناً آخر. وبسبب نقص التمويل وتقييد إدخال المواد، لا يزال يلزم إصلاح ٥٧,٠٤٦ مسكناً أسرياً بحاجة إلى إصلاحات طفيفة وكبيرة. وستظل الأسر المهجرة البالغة ٦,٧٥٠ أسرة، والتي لم تعد مساكنها صالحة للسكنى تتطلب مساعدات نقدية لتأمين مأوى انتقالي - وهي مساعدة صغيرة لتوفير مكان إقامة مؤقتة يتم إيقافها حالما تنجز أعمال الإصلاح على مساكنهم.

يتضرر مقدمو الرعاية الصحية أيضاً بشدة من الأزمة الممتدة في غزة. ويعد نقص الأدوية الأساسية، والافتقار إلى المعدات الطبية، وعدم توافر العلاج لبعض الحالات الطبية، من الأسباب الرئيسية لإحالة المرضى إلى خارج قطاع غزة. وقد حال تشديد القيود على الحركة في حزيران/يونيو ٢٠١٦ الذي سبقت الإشارة إليه أعلاه دون تمكن العديدين من التماس العلاج خارج قطاع غزة، كما يتضح من واقع حدوث زيادة بنسبة ٧٥٪ بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو ٢٠١٦ على المتوسط الشهري لمرضى السرطان الذين رفض طلبهم للحصول على تصاريح مرور إسرائيلية.[٢٩] وبالإضافة إلى ذلك، أدت سنوات النزاع والفقر إلى تآكل تدريجي في قدرة مجتمعات اللاجئين على الصمود، في ظل محدودية القدرات الحكومية والمجتمعية والأسرية على توفير الدعم النفسي للأطفال والكبار. ويعد الشباب عرضة للخطر بشكل خاص.[٣٠]

يتسبب الحصار بأثر مدمر على الأطفال في غزة، يطال صحتهم الجسدية والنفسية، إلى جانب بيئتهم التعليمية. فلم يسبق لأغلب الأطفال أن غادروا هذه المنطقة المحصورة التي لا تتعدى مساحتها ٣٦٥ كيلومتراً مربعاً، وقد عايشوا حتى الآن ثلاث فترات من النزاع الشديد خلال ست سنوات. ووفقاً للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، يعاني ٥١٪ من الأطفال في غزة من اضطراب توتر ما بعد الصدمة نتيجة لأعمال القتال عام ٢٠١٤.[٣١] ويملك الأطفال، ولا سيما البنات، في هذه المنطقة المعزولة والمكتظة بالسكان، فرصاً قليلة للعب الآمن في الهواء الطلق، مما يضاعف من الآثار الصحية المترتبة على انعدام الأمن الغذائي، والتلوث، وتردي الأوضاع الاقتصادية-الاجتماعية والأمنية. ويتعرض الوصول إلى التعليم الرسمي لخطر دائم بالانقطاع بسبب احتمال العودة إلى النزاع واستمرار الإغلاق والعزل والقيود الأخرى، بما فيها القيود المفروضة على الدخول إلى مصر منذ عام ٢٠١٤. وفي هذا السياق، يصبح اللاجئون في غزة معتمدين بشكل متزايد على الأونروا، سواءً للحصول على الخدمات الأساسية أو المساعدات الطارئة.

ويظل اللاجئون الفلسطينيون في غزة معرضين للكوارث التي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية، بما فيها الفيضانات، التي يمكن أن تسبب المزيد من التهجير. وفي هذا السياق، يتعين على الأونروا والشركاء في العمل الإنساني والمجتمعات المحلية مواصلة تطوير قدرات التأهب والاستجابة للطوارئ.

الضفة الغربية

بلغت مستويات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية ١٦٪ من مجموع السكان في عام ٢٠١٤، وكان اللاجئون الفلسطينيون أكثر عرضة (٢٢٪) من غير اللاجئين (١٤٪)، بل أن انعدام الأمن الغذائي أكثر انتشاراً بين اللاجئين المقيمين في مخيمات الضفة الغربية (٢٩٪).[٣٢] وتعزى جذور هذا الوضع أساساً إلى تقييد الوصول الاقتصادي إلى الغذاء على مستوى الأسرة نتيجة للبطالة (١٩,٥٪ من اللاجئين متعطلون عن العمل، مقابل ١٧,١٪ من غير اللاجئين)[٣٣] وعدم الاستقرار في أسواق العمل.

يواجه اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية، لا سيما أولئك الذين يقيمون في المنطقة (ج) ومنطقة التماس، قيوداً شديدة تكبل قدرتهم على الوصول إلى الخدمات، وخاصة الرعاية الصحية الأولية. إن المجتمعات الواقعة في المنطقة (ج)، التي تشكل ما يصل إلى ٦٠٪ من المساحة الكلية للضفة الغربية، تخضع لسيطرة إسرائيل الأمنية والإدارية الكاملة باعتبارها سلطة الاحتلال. وفيما أن معظم هذه المناطق تفتقر إلى مرافق الرعاية الصحية، في ظل نظام التخطيط القائم على التقييد الذي تفرضه سلطة الاحتلال[٣٤]، فإن السكان المحتاجين للرعاية يضطرون للسفر مسافات طويلة، والمرور في بعض الأحيان من خلال نقاط تفتيش وطرق على مقربة من المستوطنات، للوصول إلى مقدمي الرعاية الصحية الأولية. وهذا الوضع يدفع آلاف اللاجئين للاعتماد على الخدمات الصحية المتنقلة التي تقدمها الأونروا وغيرها من أطراف العمل الإنساني.

ويواجه سكان المنطقة (ج)، ولا سيما المجتمعات البدوية في محيط منطقة E1 في القدس الشرقية المرصودة للتوسع الاستيطاني، تهديداً ماثلاً بالترحيل القسري وتشديد القيود على الوصول إلى الأراضي والموارد، في حين يتواصل توسيع المستوطنات المحيطة. والعيش في ظل هذه الظروف يتسبب بأضرار فادحة على الحالة النفسية-الاجتماعية والصحة النفسية للكثير من السكان. وقد أثبتت تدخلات الأونروا النفسية-الاجتماعية فعاليتها في دعم صمود المجتمعات البدوية، وتعزيز قدرتها على امتصاص الصدمات من خلال تقديم الإرشاد والأنشطة في مجال الصحة النفسية المجتمعية وحملات التوعية العامة.

تزداد وضوحاً كذلك الحاجة إلى أنشطة نفسية-اجتماعية منظمة تسمح للأطفال بالتعامل مع الصدمة النفسية. ينطبق ذلك بشكل خاص على الأطفال الذين يقيمون في مخيمات اللاجئين والمناطق الأخرى المعرضة لنوبات متكررة من العنف.

وأخيراً، إن استمرار انتهاك حقوق اللاجئين الفلسطينيين يستدعي مواصلة الرصد والتوثيق والإبلاغ عن هذه الحوادث إلى السلطات المختصة. ومن الضروري تنفيذ أنشطة المناصرة، بما في ذلك تنظيم الزيارات الميدانية والإحاطات الإعلامية للدبلوماسيين والأعضاء الآخرين من المجتمع الدولي، والتفاعل مع آليات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة لغايات المساءلة وحشد الدعم من أجل حماية حقوق اللاجئين. كما أن ضحايا عمليات الهدم، سواءً الإدارية أو العقابية، بحاجة إلى مساعدة في التعامل مع الصدمات النفسية والمالية المرتبطة بفقدان ممتلكاتهم الشخصية ومواجهة الواقع اليومي المرتبط بتهجيرهم.

سيناريو التخطيط: الافتراضات

افتراضات التخطيط الخاصة بغزة

- ستظل غزة تحت الحصار، دون حدوث انتعاش اقتصادي فعلي. ولن تحدث تغيرات ملموسة في نظام الوصول، مع استمرار المستويات المنخفضة من دخول مواد البناء الأساسية إلى غزة، مما سيعني مواصلة خنق الفرص أمام التجارة والنمو. وسيظل الفقر وانعدام الأمن الغذائي على مستويات عالية جداً، مما يزيد في تآكل القوة الشرائية للأسر ويستدعي استمرار المساعدات الغذائية المقدمة من الأونروا. وسيجتمع تأثير النمو السريع في أعداد السكان المخولين بتلقي المساعدة ضمن ميزانية البرامج مع استمرار الحاجة للمساعدات الطارئة ضمن ميزانية النداء الطارئ ليضيف المزيد من الضغط على القدرات التنظيمية للوكالة.
- سيظل الوضع السياسي غير مستقر، مع استمرار الانقسام السياسي، وعدم دفع رواتب موظفي القطاع العام، وتزايد الاضطراب الاجتماعي. ومن غير المرجح أن يتم تطبيق الاتفاق الفلسطيني على عقد انتخابات تشريعية ورئاسية مشتركة خلال ستة أشهر، والذي كان بمثابة شرط رئيسي عندما تم تشكيل حكومة التوافق الوطني في عام ٢٠١٤. وقد يكون المصير ذاته من نصيب الانتخابات البلدية التي أعلن عنها في حزيران/يونيو ٢٠١٦.
- يمكن أن يتدهور الوضع الأمني. فوقف إطلاق النار الذي اتفق عليه في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤ كان مفتوحاً. وهو لم يعالج الأسباب الكامنة وراء النزاع، ولا يزال الوضع الأمني هشاً. وفي غياب حل سياسي للنزاع، وبالنظر إلى المأزق السياسي والبيئة الاقتصادية الصعبة، فإن احتمال حدوث مزيد من التصعيد والاضطراب المدني سيظل عالياً، مما يؤثر على عمليات الأمم المتحدة في غزة. وستؤثر التطورات الأمنية في مصر، ولا سيما في سيناء، بشكل مباشر على غزة، وخاصة فيما يتعلق باستمرار إغلاق معبر رفح.
- ستظل المخاوف البيئية والمتعلقة بالموارد تشكل تهديداً لقطاع غزة، بما يشمل النقص في المياه والأراضي، والفجوات في إدارة النفايات. وسيصبح مستوى التدهور غير قابل للإصلاح ما لم تتم معالجته بصورة ملحة، مما سيحول غزة إلى منطقة غير صالحة للعيش.
- ستظل اعتبارات الحماية تؤثر في جميع أهالي غزة، بما يشمل اللاجئين الفلسطينيين. وسيظلون يعانون من الحرمان من حقوقهم بموجب القانون الدولي، بما فيه قانون حقوق الإنسان، في ظل استمرار الحصار غير القانوني، وتقييد الوصول إلى مصر، والنزاع المتكرر، وجميع ذلك يحرم اللاجئين الفلسطينيين من الأمل والفرص اللازمة لعيش حياة كريمة. وستظل النساء معرضات للعنف القائم على النوع لاجتماعي وانعدام الأمن الاقتصادي، فيما يظل الأطفال والشباب معرضين للمخاطر على الحماية، مثل الاستغلال والإيذاء ومحدودية فرص العمل.
- توجد آفاق محدودة للمساءلة فيما يتعلق بالقتال عام ٢٠١٤، ولا سيما تقديم الانتصاف الفعال للضحايا، مما يفاقم بواعث القلق الأخرى الواردة أعلاه.

افتراضات التخطيط الخاصة بالضفة الغربية

- سيتواصل تأثير القيود الإسرائيلية على الوصول والحركة في الضفة الغربية في تعطيل جميع نواحي الحياة الفلسطينية عن طريق الحد من حركة الناس والبضائع والخدمات والمساهمة في ارتفاع معدلات البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي. وسيظل اللاجئون، ولا سيما أولئك الذين يقيمون في مخيمات اللاجئين التسعة عشر في الضفة الغربية، يتعرضون لمستويات أعلى من انعدام الأمن الغذائي والبطالة بالمقارنة مع سواهم من أهالي الضفة الغربية.
- يساهم التوسع الاستيطاني والتهجير نتيجة نظام التخطيط القائم على التقييد والتمييز، وخطر الترحيل القسري للتجمعات البدوية في المنطقة (ج) في مخالفة للقانون الدولي، في إيجاد حاجة مستمرة للتدخلات الإنسانية وتدخلات الحماية.
- يتوقع أن تستمر العواقب الإنسانية المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، مع إمكانية تزايد العنف ووجود بواعث قلق جدية من الاستخدام المفرط للقوة بواسطة السلطات الإسرائيلية، ولا سيما داخل مخيمات اللاجئين. وهذا الوضع يخلق طلباً مستمراً على المساعدات الطارئة من الأونروا.
- يتوقع أن يتواصل ويتزايد العدد المرتفع من التهديدات للحماية التي تمس اللاجئين الفلسطينيين في إطار الاحتلال الإسرائيلي، بما يشمل تهديدات للحق في الحياة والحرية والأمن والصحة والسكن اللائق، ومخاطر التهجير القسري والاستلاب والإضرار بالممتلكات الخاصة، بما يؤثر على الحياة اليومية للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية.
- سيكون لتعاون المجتمعات المحلية، ولا سيما من خلال لجان الخدمات في المخيمات، دورا حاسما في تيسير استمرار عمليات الأونروا في المخيمات دون أي تعطيل للخدمات والأنشطة.

النهج الاستراتيجي والأولويات

خطة التدخل في غزة

ستقدم الأونروا المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين المتضررين من أعمال القتال المتكررة في غزة ومن تأثير الحصار المستمر. ستقدم الوكالة المساعدات الغذائية العينية الطارئة المصممة حسب مستوى الفقر وحجم الأسرة إلى حوالي ٩١١,٥٠٠ لاجئ فلسطيني يعيشون تحت خط الفقر المطلق.[٣٥] كما ستوفر الوكالة ما مجموعه ٥٣,١٩٣ فرصة للمال مقابل العمل الطارئ في غزة لتحسين القدرة الاقتصادية على الوصول إلى الغذاء واستعادة قدرات التدبر. ستعطى الأولوية في المساعدة للاجئين الذين يعيشون تحت خط الفقر، إلى جانب الفئات الضعيفة الأخرى، مثل اللاجئات الإناث (وخاصة اللواتي يقمن بإعالة أسرهن) والمتعطلين عن العمل والشباب. وستدعم الأونروا كذلك توفير فرص أكثر استدامة وقدرة على الصمود لكسب العيش للنساء في قطاع التطريز.

سيتيح برنامج الصحة الطارئة للأونروا أن تحتفظ بمستويات كافية من المعدات والمستلزمات الطبية لمواصلة تقديم الرعاية الصحية الأولية ذات الجودة، بما يتيح الاستجابة للطلب المتزايد والنواقص التي نشأت في قطاع الصحة في غزة نتيجة أعوام الحصار والنزاع والانقسام السياسي الراهن. وسيتم تزويد ١١,٦٠٠ طفل بتقييمات وعلاجات طبية معمقة، فيما سيحصل ١,٨٠٠ مريض من الفقراء على إمكانية الوصول إلى الرعاية الثانوية أو التخصصية اللازمة لإنقاذ حياتهم. وستكفل الأونروا وصول الطلبة اللاجئين في غزة إلى تعليم نوعي حمائي وجامع وصديق للطفل. تحقيقاً لهذه الغاية، ستوظف الأونروا، بموجب النداء الطارئ، ١,٠٦٠ معلماً ومعلمة لدعم الطلبة ذوي التحصيل المتدني في اللغة العربية والرياضيات، مع تزويد هؤلاء الطلبة كذلك بمواد التعليم العلاجي. وسيتم في بداية كل فصل دراسي توزيع اللوازم المدرسية لإتاحة الوصول إلى التعليم للجميع. ستساهم أسابيع المرح الصيفية بمشاركة ١٤٠,٠٠٠ طفل في تخفيف أثر النزاع والفقر على الصحة البدنية والنفسية للطلبة وعلى تعلمهم ونمائهم، إلى جانب أنها ستوظف ٢,٥٠٠ لاجئ فلسطيني من خلال برنامج المال مقابل العمل. وستنفذ الوكالة تدخلات طارئة في مجال المياه والصرف الصحي في مخيمات اللاجئين سعياً لتجنب حدوث تدهور حرج في الصحة العامة. تتضمن هذه الاستجابة مراقبة النظم، وتوفير إمدادات الوقود الطارئة لسد الثغرات حتى تستمر المرافق والخدمات الأساسية في عملها، والإصلاح الطارئ لشبكات المياه والصرف الصحي، وتنظيف المواقع غير الرسمية لطرح النفايات الصلبة، والسيطرة على نواقل الأمراض. وستدعم الأونروا كذلك الأسر اللاجئة النازحة عن مساكنها للحفاظ على حقها في مأوى ملائم، وذلك من خلال تقديم المساعدات النقدية للسكن الانتقالي إلى حوالي ٦,٥٠٠ أسرة، ودعم إجراء إصلاحات على ٥١,٠٠٠ مسكن.

ستتم صيانة المبادئ الإنسانية، وخاصة حيادية الوكالة، من خلال زيارات فصلية غير معلنة يقوم بها فريق مكلف بزيارة جميع منشآت الأونروا وتنظيم سلسلة من فعاليات رفع الوعي.

ستعالج الأونروا اعتبارات الحماية للاجئين في غزة الذين يعانون من الضعف نتيجة الحصار وتزايد البطالة والإفقار المستمر. وستكفل الوكالة، عن طريق تعميم الحماية عبر برامجها، أن تكون استجاباتها منسقة ومتسقة، وبخاصة فيما يتعلق بأكثر بواعث القلق إلحاحاً وخطورة، بما يشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. وسيتم تعزيز هذه الجهود من خلال مشاركة الموظفين الميدانيين من خلال لجان حماية مخصصة على مستوى المناطق، ومن خلال المشاركة المجتمعية. وبالإضافة إلى ذلك، ستعزز الفعالية في إحالة حالات الحماية وإدارتها من خلال تقوية القدرات الداخلية اللازمة للكشف عن الحالات الفردية وإدارتها داخل مرافق الأونروا. ستنظم الوكالة أيضاً زيارات الوفود لضمان توفير فهم مباشر للوضع على أرض الواقع ودعم جهود المناصرة. وستشارك في أنشطة المناصرة الأخرى الرامية إلى تعزيز احترام القانون الدولي والمساءلة.

ومن خلال برنامج الصحة النفسية المجتمعية، ستقوم شبكة من ٢٦٧ مرشداً ومرشدة في المدارس و٨٤ ميسراً وميسرة نفسية-اجتماعية بالاهتمام بالاحتياجات النفسية-الاجتماعية الفردية والأسرية والمجتمعية للاجئين. وسيحصل ١٣,٣٠٠ طفل من الأطفال اللاجئين إجمالاً على الإرشاد الفردي، فيما سيتلقى ٢١,٠٠٠ طفل الإرشاد الجمعي المتخصص. كما سيستفيد حوالي ٥,٠٠٠ شخص بالغ ممن يحضرون إلى مراكز الأونروا الصحية من الإرشاد النفسي-الاجتماعي الفردي والجمعي وخدمات الإحالة بشأن الحماية، مع التركيز على العنف القائم على النوع الاجتماعي. وسيشارك ٤٦,٠٠٠ شخص بالغ في حلقات منظمة لتعليم الكبار موجهة نحو الوالدية الإيجابية، ودعم الأطفال الذين يواجهون صعوبات، والاعتناء بالذات، والتعامل مع الضغوط. وستتواصل الجهود للتثقيف والتوعية حول الحد من مخاطر النزاع والكوارث، ولا سيما حول المتفجرات المتخلفة عن الحرب. وستستهدف هذه الجهود ١,٠٠٠ موظف من موظفي الأونروا الذين سيتلقون تدريباً متقدماً في هذا المجال.

خطة التدخل في الضفة الغربية

استجابةً لتزايد العنف والتهجير القسري، وفي سياق الاحتلال العسكري الطويل الأمد الذي يطال جميع جوانب الحياة اليومية في الضفة الغربية، ستعطي الأونروا الأولوية لتدخلات الطوارئ التي تخفف من احتياجات اللاجئين المتعلقة بالغذاء والوصول إلى الرعاية الصحية والنفسية-الاجتماعية للمجتمعات المحلية الضعيفة والأطفال والشباب. كما ستكثف الوكالة جهود المناصرة، داعية إلى اتخاذ إجراءات لمنع مزيد من تصعيد العنف والانتهاكات للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ستقدم الأونروا المساعدات الغذائية الطارئة من خلال القسائم الغذائية الإلكترونية إلى ٢٥,٨٣٣ أسرة لاجئة تفتقر إلى الأمن الغذائي (١٥٥,٠٠٠ فرد) تقيم خارج مخيمات الضفة الغربية. أما داخل المخيمات، فسيتم تقديم فرص للمال مقابل العمل الطارئ موجهة إلى ٨,٠٠٠ أسرة لاجئة تفتقر إلى الأمن الغذائي. سيتم توجيه الأعمال نحو تحسين بيئة المخيمات، مع السعي بنشاط لتعزيز مشاركة الإناث والشباب. كما ستواصل الوكالة العمل في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي في توزيع المساعدات الغذائية على الأسر البدوية والرعوية المهددة في المنطقة (ج)، لصالح ما يصل إلى ٣٦,٠٠٠ فرد.

وسيتم تقديم الرعاية الصحية الوقائية والأولية إلى ما لا يقل عن ٥٨ مجتمعاً محلياً تواجه عوائق بالغة في الوصول إلى الخدمات الصحية. كما ستواصل الأونروا نشر ستة فرق متنقلة للصحة النفسية المجتمعية تستهدف ٥٧ مجتمعاً بدوياً معرضاً للخطر في المنطقة (ج) ومنطقة التماس، وذلك للاستجابة إلى مشكلات الصحة النفسية، ودعم السلامة النفسية-الاجتماعية، وتمتين قدرات الصمود والتدبر لدى الجماعات التي تواجه تهديدات على الحماية، بما في ذلك التهجير القسري. وسيتم كذلك دعم ما لا يقل عن ١٥ لجنة مجتمعية بدوية معنية بمنع حدوث الأزمات والطوارئ والاستجابة لها.

ومن أجل تعزيز قدرات الصمود ومعالجة الصدمة النفسية-الاجتماعية، سيتم تزويد الفئات الأشد ضعفاً من الأطفال والشباب من مخيمات اللاجئين والمناطق الأخرى المتأثرة بالصراع و/أو المهددة بالتهجير القسري

بالفرص للعب والتعلم والنمو في بيئة آمنة من خلال تدخلات الأونروا في مجال حماية الأسرة والطفل. وستنفذ أنشطة منظمة وحرة، مثل الأيام المفتوحة وجلسات الإرشاد وأنشطة التوعية، طوال العام لمساعدة الأطفال والمراهقين على التعامل مع أثر التعرض المستمر للعنف.

سعياً لضمان نزاهة الأونروا وحيادها، ستجري فرق مكتب دعم العمليات زيارات تفتيشية ميدانية فصلية غير معلنة لجميع منشآت الأونروا. وستواصل الوكالة التواصل مع السلطات لتعزيز وضمان مرور كوادر الوكالة ومركباتها ولوازمها. علاوة على ذلك، ستتم معالجة الحوادث المتعلقة بإعاقة الوصول وانتهاكات امتيازات الوكالة وحصاناتها مع الجهات المسؤولة المناسبة.

على مدار عام ٢٠١٧، سترصد الأونروا وتوثق وتبلغ عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تؤثر على اللاجئين الفلسطينيين، مع التركيز على مخيمات اللاجئين، والمجتمعات المحلية المتضررة من الجدار، والبدو والرعاة الفلسطينيين في المنطقة (ج)، والمجتمعات المحلية المتأثرة بعنف المستوطنين والتوسع الاستيطاني، والقدس الشرقية. ستطرح الانتهاكات الموثقة على السلطات المسؤولة بهدف الحث على استجابات إيجابية وتعزيز مساءلة الجهات المكلفة بالمسؤولية. وفي مجرى الاستجابة لهدم المنازل، ستوفر الوكالة المساعدات النقدية للضحايا والإحالات إلى خدمات الدعم النفسي-الاجتماعي والقانوني وخدمات الحماية الخارجية. وستستخدم بيانات الرصد والمعلومات من الميدان في توجيه مبادرات المناصرة وتقديم الإحاطات لأعضاء المجتمع الدولي للتشجيع على المساءلة والانتصاف. كما ستكفل الأونروا أن يتم تعميم الحماية في جميع خدمات برنامج الطوارئ، ولا سيما في مجالات المال مقابل العمل والخدمات الصحية والصحة النفسية. في المجتمعات التي تواجه تهديدات محددة للحماية، ستنفذ الأونروا مشاريع مجتمعية صغيرة الحجم للحماية تهدف إلى التصدي للتهديدات المحددة (مثل خطر مصادرة الأراضي أو عنف المستوطنين) وتعزيز القدرة المجتمعية على الصمود والتحمل. وسيواصل الحضور الميداني لفريق موظفي دعم العمليات تعزيز الأثر الحمائي لعمليات الوكالة.

خطة التدخل على مستوى الأراضي الفلسطينية المحتلة والرئاسة

يلزم توفر أطر مكرسة للإدارة والدعم على مستوى الرئاسة للمساعدة في تنفيذ الاستجابة الطارئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ستقدم رئاسة الأونروا الدعم في مجالات المشتريات، واللوجستيات، والنقل، والسلامة والأمن، والحماية، والنظم والعمليات لمراقبة تنفيذ الأنشطة على أساس النتائج المتوقعة. وسيدعم التمويل الاحتفاظ بموظف مسؤول للطوارئ داخل دائرة التخطيط. كما ستواصل الوكالة، من خلال دائرة الشؤون القانونية، التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان وستقدم أشكالاً أخرى من الدعم المتعلق بالحماية. ستكفل الأونروا كذلك قدراً أكبر من الثبات والانسجام بين مكاتب الأقاليم في تنفيذ أنشطة الطوارئ، وتحسين القدرة على استخلاص الدروس المستفادة من الأقاليم التي تعيش أوضاع طوارئ والعمل على تطبيقها. ستدعم الوكالة أيضاً أنشطة التأهب للطوارئ من خلال بناء قدرات الموظفين.

متطلبات البرنامج

متطلبات البرنامج	غزة	الضفة الغربية	رئاسة الأونروا	المجموع الفرعي
الأولوية الاستراتيجية الأولى: الأسر التي تفتقر للأمن الغذائي وتلك التي تواجه صدمات حادة تملك قدرة اقتصادية أكبر على الوصول إلى الغذاء.				
المساعدات الغذائية الطارئة [٣٦]	٨٩,٣٥٣,٧١٨	٢٤,٥٨٩,٦٨٧		١١٣,٩٤٣,٤٠٥
المال مقابل العمل الطارئ	٦٩,٩٩٩,١٢٣	١٣,٠٢٩,٠١٦		٨٣,٠٢٨,١٣٩
سبل كسب العيش	١١١,٠٠٠			١١١,٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٥٩,٤٦٣,٨٤١**	**٣٧,٦١٨,٧٠٣**		**١٩٧,٠٨٢,٥٤٤**
الأولوية الاستراتيجية الثانية: اللاجئون المتضررون من الأزمة يتمتعون بحقوقهم الأساسية في الخدمات والمساعدة.				
الصحة الطارئة[٣٧]/ العيادات الصحية المتنقلة	٤,٥٠٠,٠٠٠	١,٠٨٢,٢٣٧		٥,٥٨٢,٢٣٧
التعليم في أوضاع الطوارئ	٥,٠٠٠,٠٠٠			٥,٠٠٠,٠٠٠
الصحة البيئية الطارئة	٤,٥٠٠,٠٠٠			٤,٥٠٠,٠٠٠
الإصلاح الطارئ للمساكن [٣٨]	١٣٨,٣٦٦,٢٨٢			١٣٨,٣٦٦,٢٨٢
المساعدات النقدية لتأمين مأوى انتقالي	١٩,٥٣٦,٠٠٠			١٩,٥٣٦,٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٧١,٩٠٢,٢٨٢**	**١,٠٨٢,٢٣٧**		**١٧٢,٩٨٤,٥١٩**
الأولوية الاستراتيجية الثالثة: حماية اللاجئين الفلسطينيين من تأثيرات النزاع والعنف من خلال الوصول إلى الخدمات والمناصرة.				
الصحة النفسية المجتمعية	٩,٠٠٠,٠٠٠	٤٣٩,٩٢٣		٩,٤٣٩,٩٢٣
الحماية	٥٠٠,٠٠٠	٢,٢٣٧,٦٩٩		٢,٧٣٧,٦٩٩
تعزيز قدرات الصمود (الأطفال والشباب) [٣٩]		٤١٥,٣٠٥		٤١٥,٣٠٥
التوعية بمخاطر مخلفات الحرب المتفجرة	١٣٨,٠٠٠			١٣٨,٠٠٠
أسابيع المرح الصيفية	٤,٠٠٠,٠٠٠			٤,٠٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٣,٦٣٨,٠٠٠**	**٣,٠٩٢,٩٢٧**		**١٦,٧٣٠,٩٢٧**
الأولوية الاستراتيجية الرابعة: الإدارة والتنسيق الفعالات للاستجابة الطارئة.				
التنسيق والإدارة	٦,٩٩٣,٨٦١	١,٦٤٤,٥٦٨	٦٦٦,٤٦٣	٩,٣٠٤,٨٩٢
الحيادية	١,٨٨٧,٠٠٠	٣,٢٨٧,٨٣٦		٥,١٧٤,٨٣٦
السلامة والأمن	١,١١٤,١٣٩			١,١١٤,١٣٩
المجموع الفرعي	**٩,٩٩٥,٠٠٠**	**٤,٩٣٢,٤٠٤**	**٦٦٦,٤٦٣**	**١٥,٥٩٣,٨٦٧**
المجموع (دولار أمريكي)	**٣٥٤,٩٩٩,١٢٣**	**٤٦,٧٢٦,٢٧١**	**٦٦٦,٤٦٣**	**٤٠٢,٣٩١,٨٥٧**

قطاع غزة | ٥٠ عاماً على الاحتلال ١٠ أعوام على الحصار

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

١.٨٨ مليون مجموع السكان

١,٣٣ مليون (٧١ %) لاجئون مسجلون

٣٦٥ كم مربع مجموع المساحة

٥,١٥١ الكثافة التقريبية للسكان لكل كم مربع

٤٧ % انعدام الأمن الغذائي

٢٢٥,٠٠٠ طفل (٢٥ %) بحاجة إلى دعم نفسي-اجتماعي

١٢-٢٢ ساعة من انقطاع الكهرباء المبرمج يتم تنفيذها في غزة كل يوم

٤٣.٢ % أحد أعلى معدلات البطالة في العالم (الربع الثالث ٢٠١٦)

٦١.١ % للشباب

٤٤ % للاجئين

٦٧.٣ % للنساء اللاجئات

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٦

١,٣٢٩,٦٦٢

مجموع اللاجئين المسجلين في قطاع غزة (الربع الثاني ٢٠١٦)

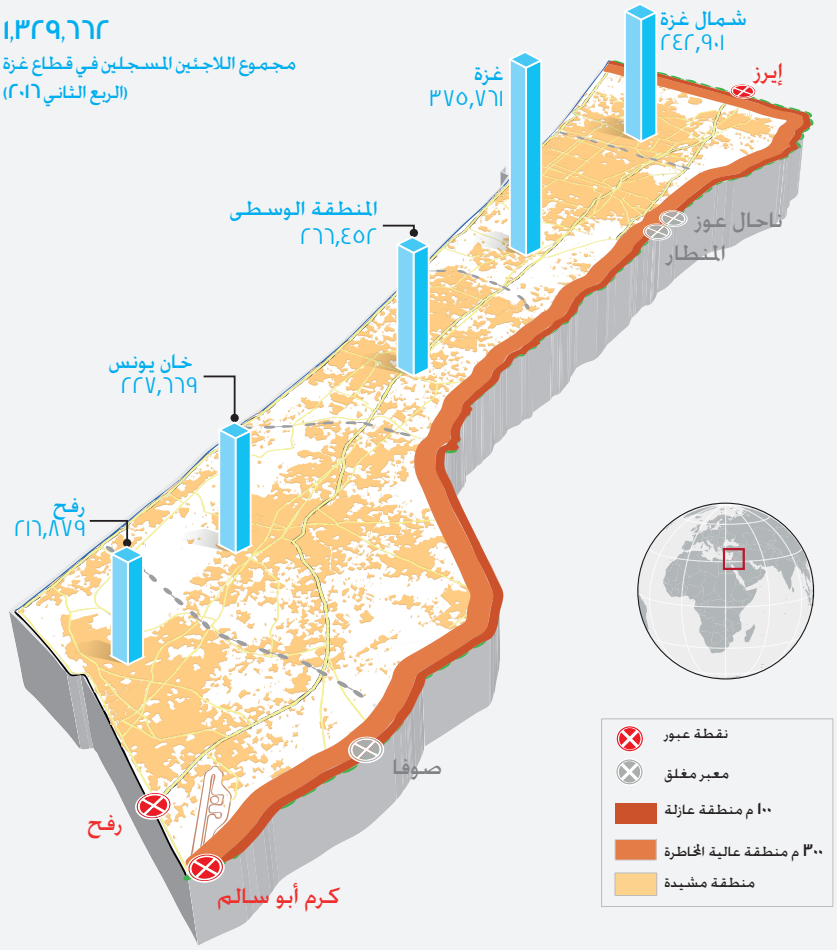

عدد حمولات الشاحنات المغادرة لغزة

(المتوسط الشهري)

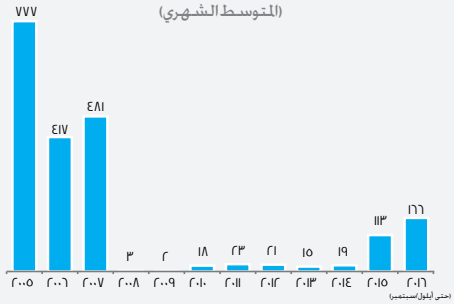

القيود على الحركة

شخصاً غادروا من معبر إيرز في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بالمقارنة مع المتوسط الشهري ٤٣,٤٤٠ في عام ٢٠٠٤

أغلق معبر رفح كل الوقت باستثناء ٦٥ يوماً منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. تحديث شهري لحالة معابر غزة

عدد اللاجئين الذين حددت الأونروا أنهم يعيشون في فقر (اللاجئون الذين بحاجة إلى مساعدات غذائية ضمن النداء الطارئ)

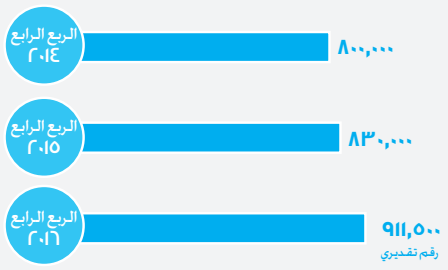

عدد الملتحقين الجدد بمدارس الأونروا

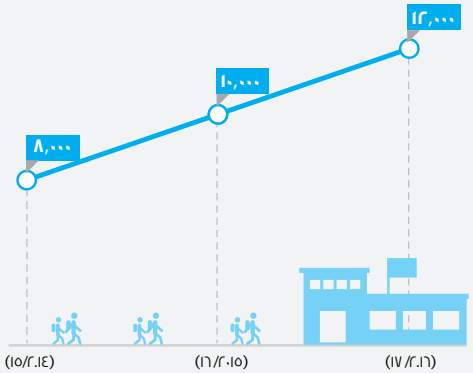

التوزيع السكاني والعمري لقطاع غزة

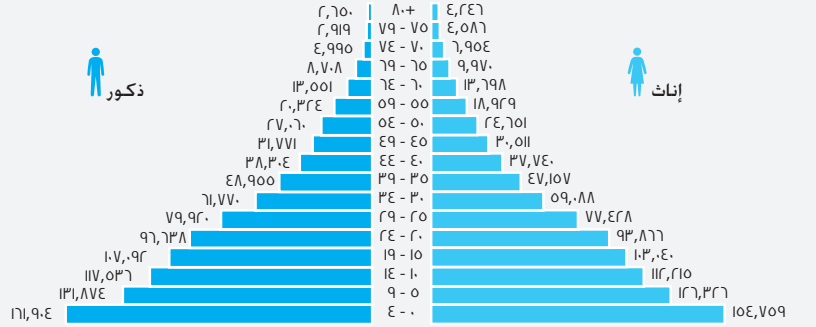

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٦

غزة: التدخلات الخاصة بكل قطاع

الأولوية الاستراتيجية الأولى

الأسر التي تفتقر للأمن الغذائي وتلك التي تواجه صدمات حادة تملك قدرة اقتصادية أكبر على الوصول إلى الغذاء

دعم سبل كسب العيش المعززة للصمود

إتاحة فرص الدخل لصالح أكثر من

٢٠٠

امرأة لاجئة فلسطينية تعمل لحسابها الخاص

المال مقابل العمل الطارئ

توفير فرص عمل مؤقتة لصالح

٥٣,١٩٣

لاجئاً فلسطينياً

المساعدات الغذائية الطارئة

تلبية متطلبات الغذاء لدى

٩١١,٥٠٠

لاجئ مفتقر للأمن الغذائي، بمن فيهم:

٤٨٧,٥٢٥ شخص من فئة الفقر المدقع

٤٢٤,٠٢٣ شخص من فئة الفقر المطلق

المساعدات الغذائية الطارئة

	المؤشر	الغاية المستهدفة
الأسر المفتقرة للأمن الغذائي تلبي أبسط متطلباتها الغذائية من خلال المساعدات الغذائية.	عدد اللاجئين الذين يعيشون تحت خط الفقر البالغ ١,٧٤ دولار الذين يتلقون مساعدات غذائية طارئة	٤٨٧,٥٢٥ (٢٤٧,٩٠٥ ذكور) (٢٣٩,٦٢٠ إناث)
	عدد اللاجئين الذين يعيشون تحت خط الفقر البالغ ٣,٨٧ دولار الذين يتلقون مساعدات غذائية طارئة	٤٢٤,٠٢٣ (٢١٥,٧٥٤ ذكور) (٢٠٨,٢٦٩ إناث)
يتم تخفيف حدة افتقار اللاجئين للأمن الغذائي.	نسبة احتياجات الطاقة لدى اللاجئين من فئة الفقر المدقع التي تتم تلبيتها من خلال توزيع المساعدات الغذائية	٨٠٪
	نسبة احتياجات الطاقة لدى اللاجئين من فئة الفقر المطلق التي تتم تلبيتها من خلال توزيع المساعدات الغذائية	٤٣٪

ستقدم الأونروا مساعدات غذائية طارئة إلى حوالي ٩١١,٥٠٠ لاجئ فلسطيني لا يملكون الوسائل المالية لتغطية احتياجاتهم الأساسية للغذاء، بما يشمل ٤٤٧,٨٠٠ امرأة و١٧,٤٠٠ أسرة تعيلها نساء. وسيتلقى حوالي ٤٨٧,٥٠٠ لاجئ يعيشون تحت خط الفقر المدقع البالغ ١,٧٤ دولار للشخص في اليوم طروداً غذائية فصلية تغطي ١,٦٧٥ سعرة حرارية كبيرة للشخص في اليوم، أي ما يعادل ٨٠٪ من احتياجات الطاقة اليومية للفرد. وسيحصل حوالي ٤٢٤,٠٠٠ لاجئ يعيشون بين خط الفقر المدقع وخط الفقر المطلق البالغ ٣,٨٧ دولار للشخص في اليوم على ٩٠٢ سعرة حرارية كبيرة للشخص في اليوم، أي ما يعادل حوالي ٤٣٪ من احتياجاتهم اليومية للطاقة. يتحدد الاستحقاق لتلقي المساعدات الغذائية الطارئة من خلال نتائج مسح لتقييم الفقر يجريه الأخصائيون الاجتماعيون في الأونروا من خلال زيارات منزلية مرة كل سنتين. يكشف هذا النظام عن الخصائص الأساسية للأسرة، مثل العمر والجنس والأوضاع السكنية وتركيبة الأسرة والأصول التي تملكها والحالة من ناحية التشغيل. كما أنه يأخذ في الاعتبار الفئات السكانية الأشد ضعفاً الذين ربما لن يتمكنوا من الوصول إلى المساعدات الغذائية الطارئة من خلال القنوات الاعتيادية، مثل الزوجات في الأسر القائمة على تعدد الزوجات، والنساء المطلقات، والنساء المنفصلات أو المهجورات. يتلقى جميع الأفراد المخولين سلة غذائية تتكون من الطحين والأرز والسكر وزيت عباد الشمس والحليب الكامل والحمص والعدس والسردين المعلب.

المال مقابل العمل الطارئ

	المؤشر	الغاية المستهدفة
يكسب الرجال والنساء الأجور على المدى القصير لتغطية احتياجاتهم الأساسية للغذاء واستعادة قدراتهم على التدبر.	نسبة المستفيدين من برنامج المال مقابل العمل الذين يستخدمون ما يكسبونه في شراء أغذية طازجة	٨٠٪
	نسبة المستفيدين من برنامج المال مقابل العمل الذين يستخدمون ما يكسبونه لسداد ديونهم	٥٠٪
	عدد اللاجئين الذين يستفيدون من المال مقابل العمل على المدى القصير	٥٣,١٩٣ (٣٤,٥٧٥ ذكور) (١٨,٦١٨ إناث)
	القيمة الإجمالية المقدمة للمستفيدين من برنامج المال مقابل العمل	١٢,٥٩٦,٨١٥ $US
	نسبة عقود الأعمال المعتمدة على مهارة التي تمنح لنساء	٤٠٪

ستوفر الأونروا فرصاً للحصول على مال مقابل العمل القصير الأجل[٤] لصالح ٥٣,١٩٣ لاجئاً فلسطينياً، بما يعادل بالإجمال ٥,٤٤١,٣٨٤ يوم عمل، مما سيساهم في ضخ أكثر من ١٢ مليون دولار أمريكي في اقتصاد الأسر مع توفير ما يعادل ١٨,٨٩٤ وظيفة بدوام كامل على مدار عام ٢٠١٧. ويقدر أن يستفيد بشكل غير مباشر حوالي ٢٥٥,٣٢٦ شخصاً من الأشخاص المعالين. تسعى الوكالة لتقديم ٤٠٪ من فرص المال مقابل العمل المعتمد على مهارات للنساء وتخصيص ٤٠٪ من المجموع الكلي من فرص العمل للشباب، مع إعطاء الأولوية للأسر الفقيرة. ستقدم فرص المال مقابل العمل في عدد من المواقع عبر قطاع غزة، منها المنظمات المجتمعية الشريكة، والمؤسسات الأهلية، وشركات الخدمات المحلية، ومقدمي الخدمات، ومنشآت الأونروا. ستحدد الأونروا مواقع العمل التي يكون لها تأثير مجتمعي مرتفع، مثل التنسيب للعمل في مناطق محرومة اقتصادياً بحيث تساهم بدور في إحياء البنية التحتية والمرافق العامة المحلية. وفي مجرى الاستجابة للإفادات الراجعة من المجتمع المحلي والدروس المستفادة من التجارب السابقة، ستواصل الأونروا جهودها لضمان زيادة قدرة النساء على الوصول إلى العقود، ولا سيما الأعمال التي لا تتطلب مهارة والتي تعد تقليدياً متوافقة مع أدوار الذكور. ومن خلال ضخ المال الذي تشتد الحاجة له في الاقتصاد، سيساهم برنامج المال مقابل العمل في تخفيض البطالة مؤقتاً، مع تجنب تشويه السوق المحلية عن طريق إبقاء مستويات الأجور دون المتوسط السائد في القطاع الخاص.

دعم سبل كسب العيش المعززة للصمود

	المؤشر	الغاية المستهدفة
توفير فرص عمل تقود إلى سبل مستدامة لكسب العيش لصالح النساء.	عدد فرص العمل الحر للنساء الماهرات من خلال مشروع سلافة	٢٠٠

ستدعم الأونروا فرص كسب العيش لدى النساء اللواتي يشكل فئة ضعيفة بشكل خاص ومتضررة من البطالة بقدر أشد من سواها في غزة. سيوفر مشروع سلافة الذي تنفذه الوكالة فرص جني الدخل لحوالي ٢٠٠ لاجئة فلسطينية ممن يمتلكن المهارات ويعملن لحسابهن الخاص في قطاع التطريز، وذلك على مدار العام. يتيح هذا التدخل فرصة مهمة للاجئات الفلسطينيات لكسب الدخل من خلال استغلال مهاراتهن في السوق، ضمن نظام مرن يتيح لهن الموازنة بين أعباء العمل والتزاماتهن الأخرى. يتم ذلك من خلال إتاحة المجال للمستفيدات أن يخترن بأنفسهن متى وأين يرغبن بالعمل، وكذلك حجم الطلبات التي يرغبن بأخذها.

الأولوية الاستراتيجية الثانية

اللاجئون المتضررون من الأزمة يتمتعون بحقوقهم الأساسية في الخدمات والمساعدة

المأوى الطارئ وإصلاح المساكن

تقديم منح نقدية لإصلاح المساكن إلى

٥١,٠٠٠

أسرة لاجئة فلسطينية ممن تضررت مساكنهم نتيجة القتال في عام ٢٠١٤

التعليم في أوضاع الطوارئ

دعم بيئة التعلم لصالح

٢٦٢,١١٢

طالب وطالبة في الأونروا من خلال توفير اللوازم المدرسية ومواد التعلم

الصحة الطارئة

إجراء تقييم طبي لحوالي

١١,٦٠٠

طالب وطالبة تمت إحالتهم أو تحدد احتمال وجود إعاقات أو صعوبات في التعلم لديهم

المياه والصرف الصحي الطارئ

تحسين البيئة الصحية المادية للمخيمات من خلال إزالة

٦٠,٠٠٠

طن من النفايات الصلبة من مكبات النفايات غير الرسمية في المواقع السكانية المزدحمة

الصحة الطارئة

	المؤشر	الغاية المستهدفة
يكون اللاجئون المتضررون من الأزمة قادرين على الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية، ويحصل أفقر الفقراء على الحد الأدنى من الدعم المالي للوصول إلى الرعاية الصحية الثانوية أو التخصصية.	نسبة المراكز الصحية التي لا تعاني من نفاد مخزونها من ١٢ مادة خاضعة للتتبع	٪١٠٠
	عدد المرضى اللاجئين الفقراء الذين يحصلون على الرعاية الصحية الثانوية أو التخصصية	١,٨٠٠ (٤٥٠ ذكور) (١,٣٥٠ إناث)
الطلبة ذوو الاحتياجات الخاصة يستطيعون المشاركة في الأنشطة التعليمية.	نسبة الأطفال الذين يتم تحديد أنهم ذوو احتياجات خاصة ويتلقون الدعم المناسب	٪١٠٠
	عدد الطلبة المحالين إلى برنامج "أطفال مميزون، احتياجات خاصة" الذين يحصلون على فحص طبي شامل	١١,٦٠٠ (٦,٠٣٢ ذكور) (٥,٥٦٨ إناث)

سيكفل التمويل ضمن النداء الطارئ للعام ٢٠١٧ أن تكون مراكز الوكالة الصحية، والتي عددها ٢١ في مختلف أنحاء غزة، مزودة بالقدر الكافي من المعدات الطبية والأدوية الطارئة اللازمة لإنقاذ الحياة، والتي يتزايد الطلب عليها نتيجة محدودية القدرات الاستيعابية لدى مقدمي الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص. علاوة على ذلك، ستجري الأونروا فحوص الفرز الصحي للطلبة اللاجئين المعرضين للخطر في مدارس الوكالة لتحديد ومعالجة الأطفال الذين لديهم حالات صحية لم يكن من الممكن تشخيصها وقد لا يكون العلاج اللازم لها متوفراً خارج مرافق الأونروا. ستجري فرق الأونروا الطبية كذلك تقييمات طبية معمقة لحوالي ١١,٦٠٠ طالب وطالبة من اللاجئين الذين يحالون من خلال الفرز الصحي بواسطة فرق الصحة المدرسية أو الذين يحدد معلمو الأونروا احتمال أن يكون لديهم صعوبات في التعلم. وفي أعقاب ذلك، ستزود الوكالة الطلبة المحتاجين بالعلاج الطبي والأجهزة المساعدة، مثل المعينات السمعية، والأطراف الصناعية، والنظارات، والأحذية الطبية، والإرشاد النفسي-الاجتماعي، عند الحاجة لأي من ذلك. وأخيراً، للتأكد من أن يتمكن اللاجئون الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع من الوصول إلى الرعاية الثانوية والتخصصية، ستقدم الأونروا إعانات لدعم معالجتهم الطبية في مرافق غير تابعة للأونروا. وستعطى الأولوية للمرضى الذين بحاجة إلى الرعاية الطبية لإنقاذ حياتهم أو الذين بحاجة إلى رعاية حرجة وعاجلة لا يمكن إرجاؤها.

التعليم في أوضاع الطوارئ

	المؤشر	الغاية المستهدفة
مواجهة تأثيرات العنف والفقر عن طريق تلبية احتياجات الطلبة في إطار بيئة تعلم داعمة.	عدد الطلبة اللاجئين الفلسطينيين الذين يتم تزويدهم بالمواد التعليمية (مواد التعلم الذاتي، أدوات العودة إلى المدرسة، مواد الدعم النفسي-الاجتماعي/الترفيه، القرطاسية)	٢٦٢,١١٢ (١٣٥,٣٢٨ ذكور) (١٢٦,٧٨٤ إناث)
	عدد المعلمين المساندين الذين يتم توظيفهم لتيسير تعليم الطلبة	١,٠٦٠ (٦٣٦ ذكور) (٤٢٤ إناث)
يتمكن الطلبة الذين تتضرر قدرات التعلم لديهم بسبب البيئة التي يعيشون فيها من تحقيق طاقاتهم التعليمية.	نسبة الطلبة ذوي التحصيل المنخفض (البنين والبنات) الذين يتلقون الدعم	٪١٠٠

لا يزال يتواصل التأثير السلبي لقتال عام ٢٠١٤، مقترناً بالحصار، على بيئة التعلم لأطفال اللاجئين الفلسطينيين. ويمثل نهج الأونروا في التعليم في أوضاع الطوارئ على نطاق الوكالة أحد أشكال الاستجابة، إذ يقدم التعليم الجامع والمنصف والنوعي والآمن للأطفال والشباب اللاجئين الفلسطينيين في أوقات الطوارئ. يبني نهج التعليم في أوضاع الطوارئ على النظام المدرسي القائم، ويدخل عليه ابتكارات للاستمرار في تقديم التعليم النوعي. ويتم تنفيذه في ٢٦٧ مدرسة للأونروا عبر قطاع غزة، عن طريق: (١) دعم الطلبة الذين يكافحون لتلبية المعايير الأكاديمية الدنيا في اللغة العربية والرياضيات، (٢) وضمان أن يتمكن جميع الأطفال من الوصول إلى المواد المدرسية والتعلمية الأساسية. لتحقيق هذه الغايات، ستوظف الأونروا بموجب هذا النداء ١,٠٦٠ معلماً ومعلمة مساندة لمساعدة الطلبة ذوي التحصيل المتدني في اللغة العربية والرياضيات. فضلاً عن ذلك، وفي أعقاب امتحانات الفصل الأول، سيتم توفير مواد علاجية للطلبة ذوي الأداء المتدني في الصفوف من الرابع إلى التاسع، بقصد تزويد الطلبة بالمفاهيم والمهارات الأساسية التي يحتاجون إليها للنجاح في مناهج الفصل الثاني. ستعد الوكالة

أيضاً أدوات إضافية تتيح للمعلمين تقييم تحصيل الطلبة بشكل فعال مع الأخذ في الاعتبار الفروق الفردية بين الأطفال. سيساعد البرنامج على تطوير ثقة الطلبة في أنفسهم، وسيساهم في تقليل التغيب عن المدرسة والتسرب منها، وسيعزز رفاه الأطفال بشكل عام. وفي بداية كل فصل، ستوزع الأونروا اللوازم المدرسية (بما فيها الدفاتر المدرسية وأقلام الحبر والرصاص والمماحي) لدعم الفئات الأشد حرماناً من الناحية الاقتصادية في الانتظام في المدارس.

ستواصل قناة الأونروا التلفزيونية الفضائية «تلفزيون الأونروا» العمل بدور أداة رئيسية في نهج الأونروا في التعليم في أوضاع الطوارئ، مع إنتاج برامج في اللغة الإنجليزية والرياضيات واللغة العربية والعلوم للصفوف من الرابع وحتى التاسع، وتقديم مواد إضافية عالية الجودة للتعلم الذاتي، مما سيكفل أن يتمكن أطفال اللاجئين من الوصول إلى التعليم حتى في مناطق عدم الاستقرار، واستعادة الروتين، وتزويدهم بالأمل. وفي مجرى السعي لمواجهة التأثيرات السلبية للنزاع والفقر والعزلة، ستتضمن الدروس التفاعلية المتعددة الوسائط الصور المتحركة، والأغاني، والمواقف التمثيلية للأطفال، وقص الحكايات. وستعتمد على مناهج ممارسات التعليم والتعلم ومبادئ إصلاح المهارات الحياتية.

المياه والصرف الصحي الطارئ

	المؤشر	الغاية المستهدفة
تفادي حدوث تدهور حرج في الصحة العامة بين اللاجئين من خلال التدخلات الطارئة في مجال المياه والصرف الصحي.	نسبة حالات الإسهال بين الأطفال دون سن الخامسة	٪١٣ >
تتم الوقاية من تفشي الأمراض المنقولة بالمياه والناشئة عن تعطل عمل نظم المياه والصرف الصحي.	عدد مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة التي تدعمها الأونروا (مصنفة حسب مرافق تابعة أو غير تابعة للأونروا)	١٠ مرافق للأونروا ٢٨٠ مرفقاً غير تابع للأونروا
	مجموع لترات الوقود المقدمة لدعم مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة	٤,٢٠٠,٠٠٠
	نسبة الإصلاحات الطارئة اللازمة على شبكات المياه والصرف الصحي في المخيمات التي يتم دعمها	٪١٠٠
ينخفض تعرض اللاجئين لنواقل الأمراض وأوساط تكاثر الحشرات.	عدد مواقع تكاثر البعوض المكتشفة التي يتم تطهيرها	٣
	أطنان النفايات التي تتم إزالتها من المكبات غير الرسمية	٦٠,٠٠٠

ستواصل الأونروا دعم عمل آبار المياه ومحطات تحلية المياه وخدمات معالجة المياه العادمة وإدارة النفايات من خلال توفير الوقود وفقاً للأولويات التي تحددها مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة وبالتشاور مع الأطراف المعنية الأخرى (بما فيها مصلحة مياه بلديات الساحل والمجتمعات المحلية). وستنفذ الأونروا كذلك أنشطة السيطرة على نواقل الأمراض، وتطهر ثلاثة مواقع لتكاثر نواقل الأمراض، وتزيل حوالي ٦٠,٠٠٠ طن من النفايات الصلبة من مكبات النفايات غير الرسمية في ثماني مخيمات للاجئين في غزة أو بالقرب منها. فضلاً عن ذلك، ستجري الأونروا إصلاحات طارئة على شبكات المياه والمجاري المتضررة والتالفة في المخيمات، بما فيها جباليا في شمال القطاع ورفح في جنوبه.

المأوى الطارئ وإصلاح المساكن

	المؤشر	الغاية المستهدفة
صيانة حق الأسر اللاجئة المهجرة أو المتضررة من النشاط العسكري أو الكوارث الطبيعية في المأوى الملائم.	نسبة الأسر المتضررة التي تتلقى مساعدات في المأوى	٪١٠٠
تملك الأسر اللاجئة المهجرة سبلاً متزايدة للوصول إلى حل للسكن المؤقت.	عدد الأسر اللاجئة التي تتلقى المساعدات النقدية في السكن الانتقالي	٦,٥٢١
	نسبة تكلفة السكن التي تغطيها المساعدات النقدية في السكن الانتقالي	٪٨٠
تتمكن الأسر اللاجئة المتضررة من العمليات العسكرية أو الكوارث الطبيعية من العودة إلى مساكنهم.	عدد الأسر التي تحصل على مساعدات في إصلاح المساكن	٥٠,٩٦٠
	عدد الأسر اللاجئة التي بحاجة إلى مواد التأهب لفصل الشتاء والتي تحصل على المواد اللازمة	٥,٠٠٠

ستساعد الأونروا حوالي ٥١,٠٠٠ أسرة لاجئة تعرضت مساكنها لأضرار طفيفة أو كبيرة نتيجة القتال عام ٢٠١٤. ستأخذ المساعدة شكل منح نقدية تمكّن الحاصلين عليها من استكمال الإصلاحات اللازمة. يتم تحديد قيمة المنحة بواسطة تقييم فني يجريه مهندسو الأونروا. ولمنع الازدواجية وتحسين الكفاءة، أجري تنسيق شامل وفحص تقاطعي بين جميع المنظمات ذات العلاقة (ولا سيما الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الأشغال العامة والإسكان) في غزة من خلال قاعدة البيانات الموحدة لدى مجموعة قطاع المأوى. بالإضافة إلى ذلك، هناك قرابة ٦,٥٠٠ أسرة مؤهلة تم تقييم مساكنهم على أنها غير صالحة للسكنى نتيجة القتال ولم يتمكنوا من إصلاحها أو إعادة بنائها. وستحصل هذه الأسر على مساعدات نقدية لتأمين مأوى انتقالي تدفع من خلال تحويلات مصرفية.

هذه المساعدة عبارة عن إعانة في الإيجار تتراوح قيمتها بين ٢٠٠-٢٥٠ دولاراً أمريكياً في الشهر وتحدد حسب حجم الأسرة، وذلك لدعم إيجاد حل سكني مؤقت إلى حين إعادة بناء المساكن. يعتمد الاستحقاق على عمليات التفحص التي يجريها الأخصائيون الاجتماعيون والمهندسون في الأونروا. وأخيراً، ستهيئ الأونروا ٥٠ مدرسة إضافية لكي تعمل كمراكز مخصصة للإيواء الطارئ في حال حدوث جولة أخرى من النزاع أو كارثة طبيعية. ويعد هذا أحد أهم الأنشطة التي ستنفذها الأونروا تبعاً لنتائج تمرين أجري لاستخلاص الدروس المستفادة بعد القتال عام ٢٠١٤. وفي هذا الخصوص، ستجهز الوكالة جميع المراكز الجديدة المخصصة للإيواء الطارئ بمظلات وحمامات وألواح للطاقة الشمسية لتوفير مصدر مستقل للطاقة، ومصدر مياه مستقل، وغير ذلك من التسهيلات اللازمة.

الأولوية الاستراتيجية الثالثة

حماية اللاجئين الفلسطينيين من تأثيرات النزاع والعنف من خلال الوصول إلى الخدمات والمناصرة

التوعية بمخاطر مخلفات الحرب المتفجرة

تدريب ١,٠٠٠ موظف في برنامج التعليم في الأونروا لتزويد الطلبة بالتوعية حول مخاطر مخلفات الحرب المتفجرة

الحماية

تخفيف أثر التآكل المستمر في آليات التدبر لدى اللاجئين الفلسطينيين وأثر ارتفاع مستويات الفقر

الدعم النفسي-الاجتماعي

تنظيم حلقات تثقيف منظمة للأهالي والمجتمعات المحلية بمشاركة

٤٦,٠٠٠

شخص بالغ للتعلم عن القضايا المتعلقة بالصحة النفسية

أسابيع المرح الصيفية في غزة

تخفيف أثر النزاع والفقر على الصحة النفسية لدى

١٤٠,٠٠٠

طفل من أطفال اللاجئين الفلسطينيين

برنامج الصحة النفسية المجتمعية

	المؤشر	الغاية المستهدفة
تعزيز الأداء النفسي-الاجتماعي للاجئين والأسر الضعيفة وفي التجمعات السكانية المهددة.	نسبة الحالات التي يبدو عليها تحسن في الأداء النفسي-الاجتماعي من مجموع حالات الإرشاد الفردي	٧٠٪
	عدد الأطفال المستفيدين من التدخلات النفسية-الاجتماعية المنظمة (المهارات الحياتية والتوجيه الجمعي)	٢٦٢,١١٢ (١٣٥,٣٢٨ ذكور) (١٢٦,٧٨٤ إناث)
	عدد الأطفال من مدارس الأونروا الحاصلين على إرشاد فردي ودعم في إدارة الحالة	١٣,٣٠٠ (٦,٩١٦ ذكور) (٦,٣٨٤ إناث)
	عدد البالغين المستفيدين من التدخلات النفسية-الاجتماعية وتدخلات الحماية في مرافق الأونروا الصحية	٥,٠٠٠ (٧٥٠ ذكور) (٤,٢٥٠ إناث)
	عدد اللاجئين الفلسطينيين المستفيدين من حلقات التوعية العامة في مدارس الأونروا ومراكزها الصحية والمرافق الأخرى (مجموعات تثقيف الأهالي والمجتمعات المحلية)	٤٦,٠٠٠ (٢٠,٧٠٠ ذكور) (٢٥,٣٠٠ إناث)
	عدد الأطفال من مدارس الأونروا الحاصلين على إرشاد جمعي	٢١,٠٠٠ (١٠,٧١٠ ذكور) (١٠,٢٩٠ إناث)

ستقدم الأونروا، من خلال برنامج الصحة النفسية المجتمعية، أشكالا مختلفة من الدعم النفسي-الاجتماعي للأطفال والبالغين على السواء، تعزيزاً للنهج الشمولي والمتكامل في رفاه الطفل والأسرة. ضمن هذا البرنامج، ستكفل أنشطة المهارات الحياتية وبرنامج التوجيه الجمعي أن يكتسب جميع الطلبة المهارات الحياتية الأساسية (مثل العلاقات بين الأقران، والتسامح، ومهارات حل النزاعات) من أجل النجاح في الحياة. كما سيقوم المرشدون في البرنامج كذلك بتحديد ودعم الأطفال الذين يعانون من الإهمال أو الإيذاء، وسيتابعون الأطفال الذين تسربوا من المدرسة من أجل تيسير عودتهم إلى مقاعد الدراسة. ستقدم الوكالة الإرشاد الفردي إلى ١٣,٣٠٠ طالب وطالبة والإرشاد الجمعي إلى ٢١,٠٠٠ طالب وطالبة.

سيكون من الأرجح أن تنجح الجهود الرامية إلى بناء قدرات الصمود بين الأطفال إذا ساندتها الأسرة والمجتمع المحلي. لذا ستعمل الأونروا على تنظيم حلقات منظمة لتثقيف الأهالي والمجتمعات المحلية لتعزيز مهارات الوالدية الإيجابية والحياة الأسرية، فيما يتم أيضاً تعزيز قدرات التدبر والصمود لدى حوالي ٤٦,٠٠٠ شخص بالغ. سيساهم ذلك في تحسين العلاقات الأسرية وضمان حصول الأطفال على الدعم، ليس في مدارس الأونروا فقط، بل وفي نطاق منازلهم ومجتمعاتهم المحلية. وإلى جانب دعم البالغين الذين يعانون من الصدمة النفسية المتعلقة بالصراع، سيتم كذلك دعم ٥,٠٠٠ أنثى ناجية من العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال الإرشاد الفردي والجمعي في المراكز الصحية والإحالة إلى خدمات الأونروا ومقدمي الخدمات الخارجيين (بما يشمل الخدمات الطبية والاجتماعية والمشورة القانونية). وستستخدم الأونروا على المستوى المجتمعي أدوات تشاركية متنوعة، بما فيها العلاج بالفنون التعبيرية والإبداعية وصنع الأفلام المتحركة والومضات الإذاعية والدراما والرياضة، لبناء قدرات الصمود والتحمل والقدرة على حماية الفئات الضعيفة في مخيمات اللاجئين من جميع أشكال العنف والإيذاء والإهمال والاستغلال.

الحماية

	المؤشر	الغاية المستهدفة
تحسن قدرة الوفود على المناصرة بشأن الأزمة الممتدة التي يعاني منها اللاجئون في غزة.	عدد المبادرات التي تجرى لتوعية الأطراف المعنية حول قضايا التركيز (زيارات ميدانية/إحاطات للجهات المانحة، والسياسيين، والباحثين، والصحفيين)	٢٥
تقوية استجابة الوقاية والحماية لصالح اللاجئين الفلسطينيين.	نسبة الأفراد الذين يحدد أن لديهم بواعث قلق بشأن الحماية (نساء وفتيات وفتيان ورجال) ويتلقون المساعدة	١٠٠٪
	عدد موظفي الأونروا المدربين على الحماية	١,٠٠٠ (٥٠٠ ذكور) (٥٠٠ إناث)

ستواصل الوكالة رصد التطورات في بيئة العمل الإنساني والحماية المحلية في قطاع غزة. وستقوم، من خلال برامجها وخدماتها، بالتخفيف من أثر تآكل آليات التكيف وأثر الفقر المتزايد الذي يضاعف المخاطر على الحماية بالنسبة للاجئين الأشد ضعفاً. وستعمل لجنة الحماية المنشأة حديثاً في مكتب إقليم غزة على تعميم الحماية، فيما تعمل أيضاً على تمكين الأونروا من التأكد من أن جميع عملياتها في قطاع غزة تسترشد بتحليل لقضايا الحماية واعتباراتها. وبالإضافة إلى ذلك، ستساهم لجان الحماية الخمس على مستوى المناطق، التي أنشئت في عام ٢٠١٦، في تحديد الفرص والتحديات وتطوير استجابات مبنية على معارف وخبرات الموظفين الميدانيين.

ستحتفظ دائرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية وبرنامج الصحة النفسية المجتمعية في غزة بدور أساسي فيما يتعلق باستجابات الحماية. وسيولى اهتمام خاص لتحسين إدارة حالات الحماية الأشد صعوبة، بما في ذلك في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. وستسعى الوكالة كذلك لتقوية نظم الإحالة فيما يتعلق بالحالات التي يتم الكشف عنها من خلال مراكز الأونروا الصحية ومدارسها وقاعدة بيانات الحماية لدى الوكالة. ومن خلال تنظيم زيارات للوفود الأجنبية وتقديم إحاطات لها، ستواصل الأونروا رفع الوعي حول قضايا الحماية التي تمس اللاجئين الفلسطينيين، جنباً إلى جنب مع مناصرة احترام حقوقهم. كما ستركز الوكالة على تقوية نظم التنسيق والإحالة بين البرامج بخصوص الحماية.

التوعية بمخاطر مخلفات الحرب المتفجرة

	المؤشر	الغاية المستهدفة
تقديم التوعية بمخاطر مخلفات الحرب المتفجرة في جميع مدارس الأونروا في غزة ولموظفي الأونروا.	عدد موظفي التعليم في الأونروا الذين يتلقون التدريب المتقدم بخصوص مخلفات الحرب المتفجرة	١,٠٠٠ (٧١٠ ذكور) (٢٩٠ إناث)
	نسبة مراكز الأونروا المخصصة للإيواء الطارئ التي حصلت طواقمها على تدريب على مخلفات الحرب المتفجرة	٪١٠٠

منذ العام ٢٠١٤، عملت الأونروا ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام على تقديم التدريب على التوعية بمخاطر مخلفات الحرب المتفجرة، باستهداف الموظفين الميدانيين وتدريب المعلمين في مدارس الأونروا لكي يعملوا على توعية الأطفال المنتظمين في مدارس الأونروا بهذه المخاطر. وفي عام ٢٠١٧، ستبني الأونروا على هذا العمل من خلال تقديم تدريب متقدم للمدربين يستهدف حوالي ١,٠٠٠ موظف في الأونروا بحيث يوكل لهؤلاء العمل في مراكز الوكالة الخمسين المخصصة للإيواء الطارئ في حال حدوث جولة قتال أخرى وتهجير للمدنيين. سيساهم التدريب المتقدم في تعزيز الحد من خطر الأذى من مخلفات الحرب المتفجرة لكل من موظفي الأونروا والمستفيدين.

أسابيع المرح الصيفية

	المؤشر	الغاية المستهدفة
دعم السلامة البدنية والنفسية للأطفال، ذكوراً وإناثاً.	عدد الأطفال الذين شاركوا في أسابيع المرح الصيفية في نشاط ترفيهي لاصفي واحد على الأقل خلال فترة الصيف	١٤٠,٠٠٠ (٧٢,٨٠٠ ذكور) (٦٧,٢٠٠ إناث)
	عدد اللاجئين الذين حصلوا على فرص للعمل في أسابيع المرح الصيفية	٢,٥٠٠ (١,٥٠٠ ذكور) (١,٠٠٠ إناث)
	نسبة الأطفال الذين أفادوا بأنهم عاشوا تجربة إيجابية أثناء أسابيع المرح الصيفية	٪٨٥

ستنظم الأونروا أسابيع المرح الصيفية بمشاركة حوالي ١٤٠,٠٠٠ فتى وفتاة لتخفيف أثر النزاع والفقر على تعلم أطفال اللاجئين الفلسطينيين ونمائهم وصحتهم البدنية والنفسية. من خلال هذا التدخل، سيشارك الأطفال في أنشطة ترفيهية منظمة تشمل الرياضة والحرف والمسرح في أماكن آمنة وخاضعة للإشراف. ستزود هذه الأنشطة الأطفال باستراتيجيات التدبر وتتيح لهم الفرص للتشارك بتجاربهم وبناء الصداقات وتطوير شبكات الدعم. كما أن تنفيذ أسابيع المرح الصيفية يوفر فرص عمل قصيرة الأجل من خلال برنامج المال مقابل العمل لحوالي ٢,٥٠٠ [٤١] لاجئ فلسطيني يعيشون تحت خط الفقر، ولا سيما الشباب.

الضفة الغربية | ٥٠ عاماً على الاحتلال

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

سكان الضفة الغربية ٢,٩ مليون

ما يقارب
٠.٨ مليون لاجئون مسجلون

أين يقيم اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية؟

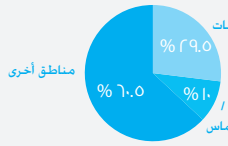

المصدر: الأونروا، النشرة الإحصائية للتسجيل، الربع الثاني والأونروا، تقرير المعلومات الإحصائي

٢٩ % انعدام الأمن الغذائي
بين اللاجئين المقيمين في المخيمات في الضفة الغربية

١٩.٥ % معدل البطالة
بين اللاجئين في المخيمات بالمقارنة مع ١٧ % في المناطق الحضرية والريفية

المصدر: المسح الاجتماعي-الاقتصادي والأمن الغذائي ٢٠١٤، صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٦، مسح القوى العاملة، الربع الأول والثاني ٢٠١٦).

القيود على الحركة والوصول

٧٠ نقطة تفتيش عبر الضفة الغربية. يساهم الجدار والتوسع الاستيطاني في زيادة القيود على الحركة، ولا سيما داخل المنطقة (ج)

١١٨ حادثة إعاقة وصول بلغ عنها موظفو الأونروا بخصوص التأخير أو منع المرور عبر نقاط التفتيش

خسارة ما يعادل ١٣٣ يوم عمل بسبب القيود على الوصول

٥٠ % من الحوادث المبلغ عنها وقعت على نقاط التفتيش المؤدي إلى القدس الشرقية

المصدر: قاعدة بيانات مكتب دعم العمليات في الأونروا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الأول ٢٠١٥

التهجير

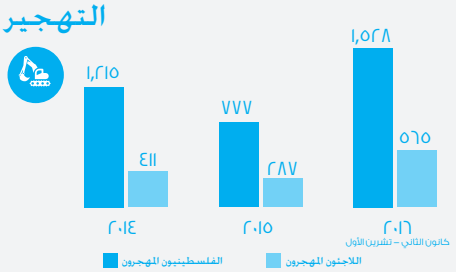

المصدر: قاعدة بيانات الأونروا

أكثر من
٢٣٨,٠٠٠
لاجئ يقيمون في ١٩ مخيماً

المصدر: الأونروا، النشرة الإحصائية للتسجيل، الربع الثاني

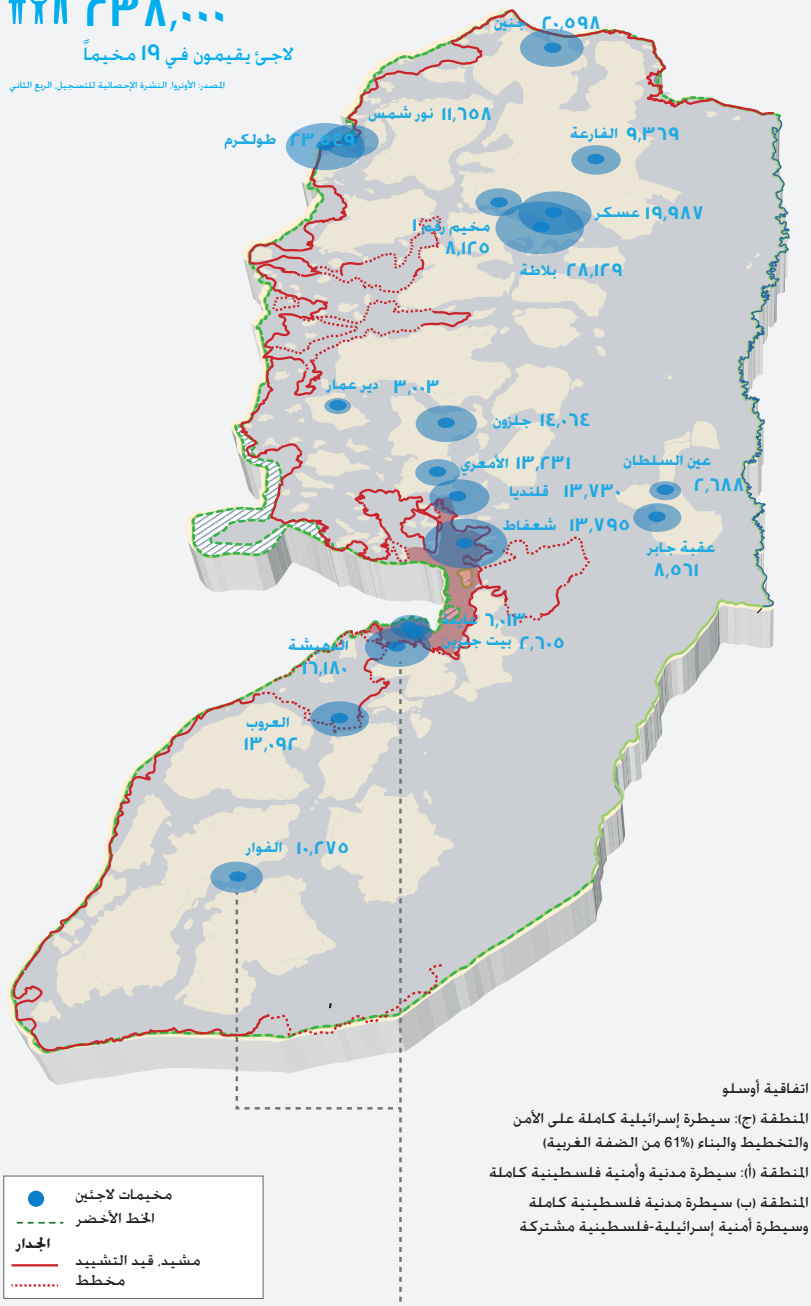

مخيمات لاجئين
الخط الأخضر
الجدار
مشيد، قيد التشييد
مخطط

اتفاقية أوسلو
المنطقة (ج): سيطرة إسرائيلية كاملة على الأمن والتخطيط والبناء (61% من الضفة الغربية)
المنطقة (أ): سيطرة مدنية وأمنية فلسطينية كاملة
المنطقة (ب) سيطرة مدنية فلسطينية كاملة وسيطرة أمنية إسرائيلية-فلسطينية مشتركة

الفوار والدهيشة

في عام ٢٠١٦، شهدت مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية تزايداً في عمليات قوات الأمن الإسرائيلية. وتأثر مخيما الفوار والدهيشة بذلك بشدة:

٩٥ اقتحاماً
٥٧ اشتباكاً
١ مقتل لاجئ واحد
١٠٤ لاجئين مصابين، منهم ٢٦ طفلاً.

التهديدات للحماية

٣٣٨ لاجئين مصابين، منهم ٦٤ قاصرين (في المخيمات)

٥٤٧ عملية احتجاز، منهم ٩٨ قاصراً (في المخيمات)

٢٨ حادثة متعلقة بالمستوطنين أدت إلى خسائر بشرية بين الفلسطينيين

٥ لاجئين قتلى، منهم قاصر واحد (في المخيمات)

٥٧٧ عملية تفتيش واعتقال (في المخيمات)

٢٩٦ اشتباكاً مع استخدام ذخيرة حية في ٩٥ حادثة (في المخيمات)

٧٠ حادثة متعلقة بالمستوطنين أدت إلى أضرار بممتلكات أو أراضٍ فلسطينية

المصدر: قاعدة بيانات مكتب دعم العمليات في الأونروا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير حماية المدنيين ١-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر

الضفة الغربية: التدخلات الخاصة بكل قطاع

الأولوية الاستراتيجية الأولى

الأسر التي تفتقر للأمن الغذائي وتلك التي تواجه صدمات حادة تملك قدرة اقتصادية أكبر على الوصول إلى الغذاء

المال مقابل العمل الطارئ

توفير فرص عمل مؤقتة لصالح

٨,٠٠٠

أسرة لاجئة فلسطينية مفتقرة للأمن الغذائي

المساعدات الغذائية الطارئة

تلبية متطلبات الغذاء لدى أكثر من

١٩١,٠٠٠

لاجئ مفتقر للأمن الغذائي خارج المخيمات

المساعدات الغذائية الطارئة

	المؤشر	الغاية المستهدفة
يتم تخفيف حدة افتقار اللاجئين للأمن الغذائي.	عدد الأسر اللاجئة المفتقرة للأمن الغذائي التي تتلقى مساعدات غذائية بالقسائم	٢٥,٨٣٣
	عدد اللاجئين المفتقرين للأمن الغذائي الذين يتلقون مساعدات غذائية (مصنف حسب الجنس)	١٥٥,٠٠٠ (٧٨,٢٧٥ ذكور) (٧٦,٧٢٥ إناث)
	القيمة الإجمالية للقسائم الإلكترونية المقدمة للاجئين المفتقرين للأمن الغذائي	US$ ١٩,١٥٨,٠٠٠
	عدد الأفراد المستفيدين من توزيع الغذاء المشترك بين برنامج الأغذية العالمي والأونروا على المجتمعات البدوية والرعوية المهددة في المنطقة (ج)	٣٦,٠٠٠ (١٨,٣٦٠ ذكور) (١٧,٦٤٠ إناث)

سيتم ضمن النداء الطارئ لعام ٢٠١٧ تزويد اللاجئين المفتقرين للأمن الغذائي الذين يعيشون في أماكن حضرية وريفية خارج المخيمات في الضفة الغربية بمساعدات غذائية بواسطة قسائم إلكترونية من خلال شراكة للأونروا مع برنامج الأغذية العالمي.[٤٢] سيتم اختيار الأسر المستفيدة باستخدام صيغة اختبار مستوى الدخل بالوسائل غير المباشرة التي تقيم الخصائص الأساسية التي تمكن الأونروا من تحديد الأسر الأشد ضعفاً وافتقاراً للأمن الغذائي وإعطائها الأولوية. سيتم تصميم مستويات المساعدة حسب حجم الأسرة. بالإجمال، سيتم دعم ٢٥,٨٨٣ أسرة (تضم ١٥٥,٠٠٠ فرد) في ١٣٨ موقعاً لتلبية ٦٠٪ من احتياجاتهم اليومية الأساسية للغذاء. وسيكون بإمكان الأسر أن تختار من بين ١٤ صنفاً من الأغذية الأساسية حسب احتياجاتهم الخاصة في أي متجر من بين ١١٠ متاجر محلية مسجلة لدى برنامج الأغذية العالمي. ومن شأن التركيز على أصناف الأغذية الطازجة، مثل البيض والحليب واللبن، والمجلوبة من منتجين فلسطينيين في الضفة الغربية أن يدعم استهلاك أغذية ذات جودة وقيمة غذائية عالية ومتنوعة، فيما يجري في الوقت ذاته ضخ الأموال في الاقتصاد المحلي عن طريق دعم المنتجين المحليين وأصحاب المتاجر المشاركة في البرنامج.

تعد المجتمعات البدوية والرعوية في المنطقة (ج) من أشد الفئات السكانية ضعفاً في الضفة الغربية من ناحية تهديدات الحماية وانعدام الأمن الغذائي. وسيتم استهداف هذه المجتمعات بالمساعدات الغذائية بشكل منفصل عن طريق ترتيبات تعاون قائمة بين الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي. في هذا الخصوص، ستحصل الأسر اللاجئة وغير اللاجئة على السواء على طرود غذائية فصلية يقوم بتوريدها برنامج الأغذية العالمي وتتولى الأونروا توزيعها.[٤٣] سيقوم التدخل المشترك بين الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي بتوزيع الأغذية بانتظام على حوالي ٣٦,٠٠٠ شخص من البدو والرعاة عبر المنطقة (ج) في الضفة الغربية.

المال مقابل العمل الطارئ

	المؤشر	الغاية المستهدفة
اللاجئون المفتقرون للأمن الغذائي المقيمون في المخيمات يكسبون الأجور على المدى القصير لتغطية احتياجاتهم الأساسية للغذاء واستعادة قدراتهم على التدبر.	عدد الأسر اللاجئة المفتقرة للأمن الغذائي التي تشارك في المال مقابل العمل على المدى القصير	٨,٠٠٠
	العدد الكلي للاجئين المفتقرين للأمن الغذائي الذين يستفيدون من مساعدات المال مقابل العمل	٤٨,٠٠٠ (٢٤,٤٨٠ ذكور) (٢٣,٥٢٠ إناث)
	القيمة الإجمالية المقدمة للمستفيدين من برنامج المال مقابل العمل	US$ ١٠,٠٨٠,٠٠٠
	عدد مشاريع المال مقابل العمل المنفذة في المخيمات	١٩

ستدعم الأونروا ٨,٠٠٠ أسرة لاجئة تفتقر للأمن الغذائي (٤٨,٠٠٠ فرد) في مخيمات الضفة الغربية التسعة عشر لتلبية أبسط احتياجاتهم الأساسية للغذاء والمواد غير الغذائية من خلال توفير عقود قصيرة الأجل للمال مقابل العمل. وعلى النحو المتبع في اختيار الأسر المستفيدة من المساعدات الطارئة بالقسائم الإلكترونية، سيتم اختيار الأسر المستفيدة من المال مقابل العمل باستخدام صيغة اختبار مستوى الدخل بالوسائل غير المباشرة لضمان أن توجه المساعدة للفئات الأشد ضعفاً. وستترجم هذه المساعدة الطارئة على شكل ضخ المال مباشرة على مستوى الأسر بقيمة ١٠,٠٨٠,٠٠٠ دولار لدعم الأمن الغذائي. سيمنح العاملون في برنامج المال مقابل العمل عقوداً لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر[٤٤] بقيمة ٣٨٠ دولاراً في الشهر. وسيعمل هؤلاء في أدوار متنوعة تساهم في دعم البيئة العامة للمخيمات، على سبيل المثال في دور عمال نظافة، وفي أداء أعمال بسيطة في الصيانة والتأهيل، وفي الحراسة، وفي دعم المنظمات المجتمعية بصفة موظفين إداريين ومراسلين وعاملين في رياض الأطفال وغير ذلك من الأدوار المساندة. وستعزز الأونروا مشاركة النساء والشباب (١٨-٢٤ عاماً) والأشخاص ذوي الإعاقات، بحيث تكرس ٣٥٪ من الفرص للنساء و٢٠٪ للشباب.

في موازاة مع فرص المال مقابل العمل الاعتيادية، ستعمل الأونروا كذلك في شراكة مع المنظمات المجتمعية لتنفيذ مشاريع في المخيمات. يمكن أن تشمل هذه المشاريع تأهيل مرافق المنظمات المجتمعية والبنية التحتية العامة وتصميم المواقع لساحات اللعب والحدائق العامة وغيرها من المساحات المجتمعية. وإلى جانب توفير اليد العاملة (من خلال برنامج المال مقابل العمل)، ستساهم الأونروا أيضاً في توريد الأدوات والمواد وستوفر الخبرات الهندسية والتقنية.

الأولوية الاستراتيجية الثانية

اللاجئون المتضررون من الأزمة يتمتعون بحقوقهم الأساسية في الخدمات والمساعدة

العيادات الصحية المتنقلة

إتاحة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية في

٥٨

موقعاً عبر الضفة الغربية

المال مقابل العمل الطارئ

	المؤشر	الغاية المستهدفة
يكون اللاجئون الفلسطينيون الذين يواجهون قيوداً على الوصول والحركة أو الذين يوجدون في تجمعات سكانية معزولة قادرين على الوصول إلى خدمات وقائية وعلاجية ذات جودة.	نسبة الزيارات المنتظمة التي تجرى لكل مجتمع حسب برنامجها الزمني	٪١٠٠
ضمان وصول الفئات المهددة في المناطق النائية إلى الخدمات الصحية.	عدد التجمعات السكانية التي يتم تزويدها بقدرة أفضل على الوصول إلى الخدمات الصحية من خلال العيادات الصحية المتنقلة	٥٨
	عدد استشارات المرضى المقدمة في العيادات الصحية المتنقلة	١٠٩,٢٧٦ (٦٥,٥٦٦ إناث) (٤٣,٧١٠ ذكور)

ستتيح عيادات الأونروا الصحية المتنقلة، التي تعمل مع منظمات المجتمع المدني[٤٥]، إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية في ٥٨ موقعاً في الضفة الغربية. يوجد عدد من التجمعات السكانية المستهدفة في المنطقة (ج)، بما في ذلك في محيط القدس الشرقية وفي منطقة التماس، وتواجه هذه التجمعات عوائق شديدة في الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية. استجابة لذلك، ستقوم ستة فرق صحية متنقلة، تتكون من أطباء ومرضات وقابلات ومرشدين نفسيين وصيدلانيين وموظفين مساندين، بتقديم خدمات الرعاية الصحية مجاناً، مثل إجراء استشارات طبية ومعالجات وتقديم الأدوية بناءً على الوصفة الطبية. ستكون الرعاية الصحية متاحة للجميع، ولكن مع التركيز بشكل خاص على النساء والأطفال والمسنين ومرضى الأمراض المزمنة. وستعطى الأولوية كذلك لتقديم خدمات ملائمة في رعاية الحمل والصحة الإنجابية للنساء اللواتي يتحملن في الغالب المسؤولية عن رعاية الأطفال فيما يعانين من نقص الرعاية الصحية. يتوقع أن تشكل النساء والبنات حوالي ٦٠٪ من استشارات المرضى وأن يشكل الأطفال دون الخامسة من العمر حوالي ١٧٪ من الاستشارات.

الأولوية الاستراتيجية الثالثة

حماية اللاجئين الفلسطينيين من تأثيرات النزاع والعنف من خلال الوصول إلى الخدمات والمناصرة

الصحة النفسية المجتمعية

تقديم الدعم في ٥٧ تجمعاً بدوياً، حيث يشكل اللاجئون غالبية السكان

قدرات الصمود لدى الأطفال والشباب

معالجة الاحتياجات النفسية-الاجتماعية للأطفال والشباب المقيمين في تجمعات سكانية تواجه تهديدات للحماية

الحماية

رصد وتوثيق انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تطال اللاجئين والتبليغ عنها

برنامج الصحة النفسية المجتمعية

	المؤشر	الغاية المستهدفة
تعزيز الرفاه النفسي-الاجتماعي للاجئين والأسر الضعيفة وفي التجمعات السكانية المهددة.	نسبة المجتمعات المهددة المستهدفة التي يتم تزويدها بالإرشاد أو الأنشطة النفسية-الاجتماعية	٪١٠٠
تحسن الرفاه النفسي-الاجتماعي في المجتمعات المهددة المستهدفة.	عدد الأنشطة/الجلسات النفسية-الاجتماعية الجماعية	٦٦٠
	عدد جلسات الإرشاد الفردي أو الجمعي أو الأسري	٦٠٠
	عدد الأفراد الذين يمكنهم الوصول إلى الدعم النفسي-الاجتماعي وخدمات الصحة النفسية من خلال وحدات الصحة النفسية المتنقلة (مجموع سكان المناطق المخدومة)	١٠,٣٧٧ (٥,٠١٥ ذكور) (٥,٣٦٢ إناث)
	عدد أفراد المجتمع واللجان الذين يتم تدريبهم على الوقاية والاستجابة للأزمات والطوارئ النفسية-الاجتماعية	٤٠٠ (١٧٥ ذكور) (٢٢٥ إناث)

ستقدم الأونروا خدمات الصحة النفسية المجتمعية والدعم النفسي-الاجتماعي في ٥٧ مجتمعاً بدوياً يشكل اللاجئون غالبية السكان فيها. تم تحديد سكان هذه المجتمعات ضمن الأكثر عرضة للخطر في الضفة الغربية، وهم يواجهون تهديدات متعددة للحماية، بما في ذلك خطر الترحيل القسري والتهجير، بسبب أعمال الهدم، وعنف المستوطنين، وفقدان أنماط الحياة التقليدية في أعقاب قيام السلطات الإسرائيلية بمصادرة الأراضي. ستقوم ستة فرق متنقلة للصحة النفسية، يتكون كل منها من مرشدين نفسيين اثنين، بزيارة التجمعات البدوية بشكل منتظم للوقاية من المشاكل النفسية-الاجتماعية وقضايا الصحة النفسية والكشف عنها والاستجابة لها. وسيستفيد سكان المناطق المخدومة، الذين يقدر عددهم بحوالي ١٠,٣٧٧ شخصاً، من إمكانية الوصول إلى ٦٦٠ جلسة نفسية-اجتماعية جماعية وإلى ٦٠٠ جلسة إرشاد فردي أو جمعي أو أسري سيتم تنظيمها على مدار العام. وسيتم التركيز بشكل خاص على فئات الأطفال والشباب والنساء، إذ أن هذه الفئات يغلب أن تتحمل العبء الأكبر للتوتر والضغط في هذه المجتمعات. سيجري العمل على تحديد أية حالات تحتاج إلى متابعة مختصة وإحالتها ومتابعتها. وإلى جانب الزيارات الأسبوعية للمجتمعات، ستجري الوكالة أنشطة مثل أيام مجتمعية مفتوحة ومخيمات صيفية. وستواصل الأونروا كذلك دعم ما لا يقل عن ١٥ لجنة مجتمعية للبدو وأفراد آخرين من المجتمع المحلي سعياً لمواصلة تطوير قدرات الصمود وآليات التدبر. سيترافق ذلك بتقديم التدريب على مهارات القيادة، ومهارات الاتصال، وأسس الإسعاف الأولي، والوقاية والاستجابة للأزمات والطوارئ النفسية-الاجتماعية.

الحماية

	المؤشر	الغاية المستهدفة
يحصل اللاجئون على الحماية من التأثيرات المباشرة للصراع/الاحتلال، ويتعزز احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتم تخفيف عواقب الانتهاكات.	نسبة تدخلات الأونروا في قضايا الحماية التي تستحث اتخاذ استجابات إيجابية من جانب السلطات	٪٢٠
تتحسن المتابعة المنهجية للسلطات المسؤولة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.	نسبة الحوادث/القضايا الموثقة والمستوفية للشروط[٤١] التي يتم رفعها إلى السلطات المعنية	٪٨٠
تكون الوفود أكثر جاهزية وأفضل معرفة للمناصرة بشأن الأزمة الممتدة التي تؤثر على اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية.	عدد مبادرات الحماية (المناصرة) التي تستهدف أطرافاً فاعلة خارجية	٧٠
يتم التصدي للاحتياجات العاجلة للاجئين، نساءً ورجالاً وأطفالاً، الذين يواجهون هدم المنازل أو الإخلاء القسري من مساكنهم أو الإضرار بممتلكاتهم.	نسبة الأسر اللاجئة التي تعاني من التهجير بسبب أعمال الهدم والتي تلقت المساعدات النقدية الطارئة وفقاً لنموذج التدخل أثناء الأزمات	٪١٠٠
	نسبة الأسر اللاجئة التي تعاني من العنف و/أو الإضرار بممتلكاتها الخاصة والتي تلقت مساعدات طارئة وفقاً لنموذج التدخل أثناء الأزمات	٪٥٠
يتم تخفيض خطر التهجير القسري للتجمعات السكانية المهددة وتعزيز قدراتهم على التدبر.	عدد المجتمعات المحلية المهددة التي يتم دعمها من خلال مشاريع حماية يسيّرها المجتمع المحلي	١٢

ضمن النداء الطارئ لعام ٢٠١٧، سترصد الأونروا انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تمس اللاجئين الفلسطينيين وتوثقها وتبلغ عنها. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تنظيم زيارات ميدانية وجلسات إحاطة للدبلوماسيين وغيرهم من أعضاء المجتمع الدولي لتنشيط العمل على قضايا الحماية التي تؤثر في اللاجئين، وحثهم على التماس المساءلة والانتصاف بخصوص الانتهاكات. في موازاة مع ذلك، ستتدخل الأونروا لدى السلطات المعنية المسؤولة عن الانتهاكات لمناصرة المساءلة واتخاذ تدابير تصحيحية. علاوة على ذلك، سييسر مكتب دعم العمليات إجراء إحاطات ميدانية للمانحين وسينخرط في التوعية والمناصرة حول الحماية.

وفي مسعى الاستجابة لحالات التهجير القسري بسبب هدم المساكن والإضرار بالممتلكات الخاصة أثناء عمليات إنفاذ القانون أو العمليات العسكرية والحوادث التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون، ستقدم الأونروا الدعم الطارئ للأسر اللاجئة المتضررة من خلال نموذج التدخل أثناء الأزمات. بموجب هذا النموذج، (١) ستقدم مساعدات نقدية لدعم تأمين مسكن مؤقت للأسر المهجرة أو للمساعدة في إعادة بناء الممتلكات الخاصة المتضررة[٤٧]، (٢) وستجري الإحالة إلى خدمات متخصصة داخلية أو خارجية، بما يشمل الرعاية الصحية، والدعم النفسي-الاجتماعي، والدعم القانوني، بالاستناد إلى تقييم الاحتياجات الذي يجريه الأخصائيون الاجتماعيون في فريق الحماية. وستواصل الأونروا أيضاً تقديم مساعدات الحماية الطارئة بالتنسيق مع أطراف العمل الإنساني الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالاستجابة في أعقاب أعمال الهدم. وأخيراً، ستدعم الأونروا، في المجتمعات المحلية المهددة بشكل خاص، إنشاء مشاريع حماية صغيرة الحجم يسيّرها المجتمع المحلي تتصدى للتهديدات وتعزز قدرة المجتمع على الصمود.

قدرات الصمود وآليات التدبر لدى الأطفال والشباب

	المؤشر	الغاية المستهدفة
يتم تزويد الأطفال والشباب الذين يعيشون في مناطق تواجه تهديدات للحماية وأولئك الذين يتضررون بشكل متواصل من العنف المرتبط بالنزاع بأنشطة منظمة تهدف إلى تمتين القدرة على الصمود وآليات التدبر الإيجابية لديهم.	عدد الأطفال والشباب المشاركين في الأنشطة الصيفية/الشتوية	٢,١٢٠ (١,٠٦٠ ذكور) (١,٠٦٠ إناث)
	عدد الأطفال والشباب الذين يستفيدون من جلسات الإرشاد الفردي والجمعي	١,٩٧٠ (٩٧٠ ذكور) (١,٠٠٠ إناث)
يتم تزويد المجتمعات المحلية وأسر الأطفال والشباب المعرضين لخطر الأذى بأنشطة منظمة لمعالجة العواقب السلبية التي تؤثر في صحتهم النفسية.	عدد الأطفال والشباب المشاركين في أنشطة المساعدة النفسية-الاجتماعية (مثل المعالجة النفسية بالدراما، أنشطة المسرح، الخ)	٤٩,٠٠٠ (٢٠,٢٠٠ ذكور) (٢٨,٨٠٠ إناث)
	عدد الأطفال والشباب المحالين إلى الإرشاد الفردي / خدمات متخصصة في أعقاب تنفيذ أنشطة تقوية قدرات الصمود لدى الأطفال والشباب	اعتماداً على الحاجة

تلتزم الأونروا بتلبية الاحتياجات النفسية-الاجتماعية للأطفال والشباب الذين يعيشون في تجمعات سكانية تواجه تهديدات للحماية، ولا سيما في المنطقة (ج) ومنطقة التماس والقدس الشرقية.[٤٨] يعاني العديد من هؤلاء الأطفال من أحداث مؤلمة ومتكررة تشمل هدم البيوت و/أو القيود على التنقل في طريقهم إلى المدرسة و/أو المضايقات من الجنود والمستوطنين. إن لهذه الأحداث أثراً سلبياً على رفاه الأطفال وصحتهم النفسية.[٤٩] استجابةً إلى ذلك، ستقدم الأونروا الأنواع الثلاثة التالية من التدخلات الطارئة[٥٠]:

١. مخيمات صيفية وشتوية للأطفال والشباب تزودهم بالأنشطة النفسية-الاجتماعية والترفيهية وتطوير القدرات حتى يتمكن الأطفال والشباب من التعرف على الأقران الذين يعانون من الضائقة ويقومون بإحالتهم. تهدف الأونروا، من خلال هذه الوسائل، إلى ضمان أن يحصل الأطفال الأكثر عرضة للعنف المرتبط بالنزاع على أنشطة تخفف الضغط وعلى المتابعة اللازمة وفقاً لاحتياجاتهم.

٢. أنشطة نفسية-اجتماعية منظمة على مدار العام للأطفال والشباب المتأثرين بالعنف المرتبط بالنزاع. ستعالج هذه الأنشطة احتياجات الأطفال والشباب في المخيمات والمناطق المحددة التي تتعرض باستمرار للآثار السلبية لممارسات الاحتلال، مثل مخيمات عايدة وشعفاط والجلزون، ومنطقة سلوان، ومنطقة H2 في الخليل. بالإضافة إلى ذلك، سيحصل المرشدون على المساعدة التي يحتاجونها لأداء واجباتهم بأمان وفاعلية.

٣. الاستجابة النفسية-الاجتماعية الطارئة، بما في ذلك تنظيم أيام مفتوحة واسعة النطاق - أنشطة ترفيهية منظمة -تستهدف المدارس ومجتمعات اللاجئين عبر الضفة الغربية حيثما يكونون مضطرين للتعامل مع حوادث أمنية صعبة بشكل خاص أو مع العنف المرتبط بالنزاع.

ستعمل الوكالة أيضاً، ضمن هذه الاستجابة، على إشراك المجتمعات المحلية والأسر وموظفي الأونروا.

غزة والضفة الغربية والرئاسة

الأولوية الاستراتيجية الرابعة

الإدارة والتنسيق الفعال للاستجابة الطارئة

التنسيق والسلامة والأمن والإدارة

تعزيز التخطيط والإدارة والمراقبة والتقييم للتدخلات الطارئة، وسلامة وأمن الموظفين واللاجئين

الحيادية

صيانة حيادية الأونروا ونزاهتها

التنسيق والسلامة والأمن والإدارة

	المؤشر	الغاية المستهدفة
تملك الوكالة قدرة كافية للاستجابة للأزمة الممتدة والطوارئ المفاجئة.	عدد الموظفين المدربين على التأهب والاستجابة للطوارئ	٢,٠٠٠ (غزة) (١,٧٠٠ ذكور) (٣٠٠ إناث) ٦٥ (الضفة الغربية) (٥٢ ذكور) (١٣ إناث)
يتم تنفيذ الاستجابة وإدارتها بفاعلية، بقدر التمويل المتاح.	تقرير منتصف العام حول التقدم المحرز في النداء الطارئ يصدر خلال ٩٠ يوماً بعد نهاية الفترة التي يغطيها التقرير	٩٠ يوماً
	مسودة التقرير السنوي الخاص بالنداء الطارئ تصدر خلال ١٢٠ يوماً بعد نهاية الفترة التي يغطيها التقرير	١٢٠ يوماً
	المراجعة السنوية لخطط الاستجابة والتأهب للطوارئ	١
	مراجعة تنفيذ النداء الطارئ من خلال استعراض النتائج نصف السنوية والسنوية	٢

تحتاج الأونروا إلى قدرات إضافية لتعزيز التخطيط والإدارة والمراقبة والتقييم للتدخلات الطارئة، وضمان سلامة وأمن الموظفين واللاجئين، وصيانة حيادية مرافقها. وهذا الأمر حيوي لضمان الكفاءة والفاعلية في تنفيذ الأنشطة وصيانة وتطوير القدرات اللازمة للاستجابة الفعالة للطوارئ المفاجئة. عملاً بتوصيات مجلس مقر الأمم المتحدة للتحقيق بشأن تحسين أمن مدارس الأونروا ومنشآتها الأخرى وسلامة كوادرها، تحتاج الأونروا إلى استمرار وتعزيز القدرات لدعم جهود الإدارة والتدريب لدى شعبة السلامة والأمن ونشر قوة مناسبة من الحراس في الميدان من أجل التصدي للمخاطر الأمنية وغيرها. ويلزم توفر الموارد أيضاً لضمان التنسيق الفعال مع منظمات العمل الإنساني الأخرى، بما في ذلك التنسيق الثنائي ومن خلال الأطر القائمة بمشاركة وكالات متعددة، ومنها الفريق القطري للعمل الإنساني، والمجموعات القطاعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ووحدة تحليل الأمن الغذائي لدى برنامج الأغذية العالمي، ومسح الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية والأمن الغذائي.

في غزة، ستكفل الأونروا التوريد المناسب للسلع والتعاقد مع الخدمات الضرورية لدعم العمل المستمر لأنشطة برنامج الطوارئ. سيشمل ذلك الموارد اللازمة للتنسيق مع السلطات الإسرائيلية، ولا سيما بشأن توريد المواد ذات «الاستعمال المزدوج» في ظل الحصار المفروض على غزة، وتخزين مواد الطوارئ، وإدارة المستودعات، وإيصال مخزونات الطوارئ. وستعطى الأولوية للتخطيط للطوارئ وللسيناريوهات المحتملة بما يتيح تحسين التأهب العملي لتقديم استجابة عاجلة للأزمات وإدارتها.

في الضفة الغربية، وبسبب الطبيعة المستمرة لاقتحامات الجيش الإسرائيلي داخل مخيمات اللاجئين وما ينتج عن ذلك من أضرار لمنشآت الأونروا، سيساهم التمويل في دعم متطلبات الصيانة الطارئة للمباني المتضررة من أجل تفادي حدوث انقطاعات في تقديم الخدمات.

تسعى الأونروا أيضاً إلى تعزيز قدرات التأهب للطوارئ وإدارة المخاطر في غزة والضفة الغربية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال مواصلة التركيز على تدريب الموظفين، والمشاركة في أنشطة التأهب والتخطيط المشتركة بين الوكالات، وصقل واختبار الآليات والبروتوكولات الداخلية من خلال تمارين المحاكاة والدروس المستفادة. يشمل ذلك إعداد قوائم وظيفية لضمان الاستجابة الفعالة والسريعة وتمتين التأهب للطوارئ في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة والأغذية والمواد غير الغذائية.

ستواصل الأونروا تحسين قنوات التواصل مع اللاجئين الفلسطينيين ومجتمعاتهم، بما في ذلك من خلال الآليات الرسمية، مثل قنوات التظلم والاستئناف بخصوص بعض الخدمات المحددة، وعن طريق تقديم معلومات واضحة عن خدمات الأونروا المتاحة وغيرها من المسائل إلى المجتمعات المتضررة أثناء الأزمات.

على مستوى الرئاسة، تتولى دائرة التخطيط المسؤولية عن التخطيط لأنشطة الاستجابة الطارئة وتنسيقها. وسيتم ضمن هذا النداء تعيين موظف مسؤول عن الطوارئ للإشراف على رصد الأنشطة والتبليغ عنها ولدعم بناء إطار على نطاق الوكالة للاستجابة للطوارئ.[٥١] ستتم إدارة التقارير من خلال نظام إلكتروني للمراقبة القائمة على النتائج يتيح للوكالة تتبّع النتائج الفعلية بالمقارنة مع الأولويات المحددة في الخطة على أساس فصلي، مما سيسير إعداد التقارير الموحدة بانتظام. ستحتفظ الأونروا كذلك بوظائف أخرى على مستوى الرئاسة لدعم العمليات الطارئة، ومنها التوريد والعلاقات الخارجية والخدمات القانونية، بما يشمل التفاعل مع نظام آليات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة لتعزيز المساءلة والدعم القانوني بخصوص حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

الحيادية: غزة

	المؤشر	الغاية المستهدفة
صيانة حيادية الوكالة ونزاهتها.	نسبة منشآت الأونروا التي تخضع لأربع زيارات تفتيش أو أكثر بغرض الحيادية	٪١٠٠
	عدد الموظفين الذين يتم تدريبهم على مبادئ الحيادية الخاصة بالأمم المتحدة	٤٠٠ (٢٠٠ ذكور) (٢٠٠ إناث)

سيواصل موظفو دعم العمليات في غزة صيانة الحيادية في عمليات الأونروا لتيسير تقديم الخدمات الإنسانية في بيئة العمل الشديدة الصعوبة. سيجري فريق دعم العمليات، على مدار العام ٢٠١٧، أربع زيارات تفتيش غير معلنة إلى جميع مرافق الأونروا (عددها ٢٦٦ حسب أيلول/سبتمبر ٢٠١٦) للتأكد من أنها تستخدم للغايات التي يقصد أن تستخدم من أجلها فقط. سيتم التبليغ عن خروقات الحيادية ومعالجتها دون إبطاء. كما سيقوم الفريق بمناقشة القضايا الخاصة بالحيادية مع مدراء المنشآت والموظفين الآخرين وتقديم المشورة بشأن ضمان التفهم المجتمعي. علاوة على ذلك، سيساهم فريق دعم العمليات، من خلال تيسير التدريب وورش العمل والتواصل المباشر وتوفير أشكال الدعم الأخرى، في تحسين المعرفة والوعي بالحيادية، وكذلك بالمبادئ الإنسانية الأخرى بين الموظفين (أكثر من ١٢,٠٠٠) والمجتمع المحلي.

الحيادية: الضفة الغربية

	المؤشر	الغاية المستهدفة
صيانة قدرة الوكالة على الوصول وحيادها.	نسبة الحالات التي أدى تدخل موظفي دعم العمليات فيها إلى ضمان المرور الآمن لموظفي الأونروا وسلعها وخدماتها	٪٦٠
صيانة حيادية الوكالة ونزاهتها.	نسبة منشآت الأونروا التي تخضع لأربع زيارات تفتيش أو أكثر بغرض الحيادية	٪١٠٠
	عدد الموظفين الذين يتم تدريبهم على احترام مبادئ الحيادية الخاصة بالأمم المتحدة	٦٠٠ (٣٠٠ ذكور) (٣٠٠ إناث)
تيسير قدرة الوكالة على الوصول ومواجهة خروقات مساحة العمل الإنساني.	نسبة الحوادث المتعلقة بالوصول المبلغ عنها التي تتم إثارتها أمام السلطات المعنية	٪١٠٠
	نسبة حوادث الوصول التي يتم إرسال فرق موظفي دعم العمليات بشأنها	٪١٠

سيتولى فريق دعم العمليات في الضفة الغربية، على غرار غزة، ضمان حيادية عمليات الأونروا فيما يعمل على تيسير السلامة وسهولة التنقل لموظفي الأونروا والمستفيدين من خدماتها، والتبليغ عن الاقتحامات التي تقوم بها قوات إسرائيلية أو فلسطينية لمنشآت الأونروا البالغة ٢٤٥ منشأة، مما يهدد نزاهتها وقدرتها على تقديم الخدمات. تحقيقاً لهذه الغايات، سيجري موظفو دعم العمليات زيارات تفتيش ميدانية فصلية لجميع منشآت الأونروا للتأكد من تقيدها بالاستخدام المقصود. وسيتم توثيق أي خرق للحيادية ومتابعته للتأكد من أن تتم معالجة هذه القضايا. علاوة على ذلك، سيجري تدريب ٦٠٠ موظف على مبادئ الحيادية الخاصة بالأمم المتحدة، بما يشمل أهمية هذا المبدأ عند استخدام وسائط التواصل الاجتماعي.

سيتم الرصد والتبليغ عن الحوادث، مثل تأخير أو منع العبور على نقاط التفتيش، التي تحد من حرية حركة سلع الوكالة وتقيد وصول ٤,٥٠٠ موظف وموظفة. وعند الحاجة، سيتم إرسال فريق من موظفي دعم العمليات للتفاوض حول العبور الآمن دون أي خرق لمبادئ الأمم المتحدة. وستطرح حوادث إعاقة الوصول وانتهاكات الحيادية من خلال الاتصالات مع الإدارة المدنية الإسرائيلية.

الملحق رقم ١: سجل المخاطر

الحدث	العواقب	آلية التخفيف/التدبر	المراقبة
أخطار			
• تصعيد النزاع في غزة والضفة الغربية (المحلي والإقليمي المنشأ)، مما يؤدي إلى ارتفاع التعرض للمخاطر الإنسانية واحتمال التعطل في خدمات الأونروا ومساعداتها. • تصعيد وتزايد في انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تمس اللاجئين الفلسطينيين ومخيمات اللاجئين. • تصاعد في الانقسام الفلسطيني الداخلي يؤدي إلى مزيد من الإخلال بالاستقرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. • عدم قدرة حكومة الوفاق الوطني على دفع الرواتب لموظفي الخدمة المدنية، وما يترتب على ذلك من عواقب من ناحية الأمن وتقديم الخدمات.	• تزايد الاحتياجات الإنسانية بين اللاجئين الفلسطينيين. • تزايد قضايا الحماية، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي/القانون الدولي لحقوق الإنسان، والوفيات والإصابات والاحتجاز نتيجة عمليات إنفاذ القانون أو النزاع المسلح. • تشديد القيود على حركة الناس والسلع والخدمات دخولاً إلى قطاع غزة وخروجاً منه، والقيود على الوصول في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.	• عزز مكتب إقليم غزة ومكتب إقليم الضفة الغربية قدرات الاستجابة الطارئة والعاجلة عن طريق مراجعة النظم ذات الصلة وتحسينها. يستخدم مكتب إقليم غزة الدروس المستفادة من قتال العام ٢٠١٤ من أجل تعديل سبل التأهب للطوارئ. ستساهم المراجعة الشاملة لدليل الاستجابة للطوارئ وإجراءات العمل الموحدة المرتبطة به في تقوية الإدارة والتنسيق المتكامل عبر مكتب إقليم غزة خلال مرحلة الطوارئ. • خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، شارك موظفو مكتب الإقليم والمناطق في الضفة الغربية في تدريب على الاستجابة للطوارئ يركز على تقييم الاحتياجات، وتحضير خطط الاستجابة، وإدارة الأمن الشخصي في الميدان. وتوجد خطط لتمديد تدريبات الاستجابة الطارئة في عام ٢٠١٧. • تستطيع الأونروا الوصول إلى القدرات اللوجستية والإدارية القائمة أثناء الطوارئ، بحيث تتمكن من رفع مستوى القدرات عند وقوع أزمات. • يتوفر لدى مكتب إقليم غزة ومكتب إقليم الضفة الغربية الحد الأدنى من خطوات التأهب، مثل قوائم يجري تحديثها بمستلزمات الطوارئ، وقوائم بالموظفين ذوي الدور الحرج أو الأساسي، والقدرة على الاستفادة من سجل موظفي الطوارئ في الوكالة. • تنسق الأونروا مع فريق الأمم المتحدة القطري/إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة لضمان أقصى قدر من التغطية والكفاءة. يشارك مكتبا الإقليمين بنشاط في تدريبات المحاكاة وورش العمل المشتركة بين الوكالات بخصوص التأهب والاستجابة للطوارئ. • تعمل شعبة السلامة والأمن في الأونروا مع إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة لإجراء رصد وثيق ومستمر للوضع السياسي والأمني لإتاحة المجال لإجراء تخطيط وقائي في حال حدوث تصعيد، حيثما يكون ذلك ممكناً. • يساعد تقديم إحاطة أمنية للموظفين الوافدين على دعم التصرفات والسلوكيات التي تخفض المخاطرة، سواءً للفرد ذاته أو للوكالة.	• رصد وثيق للبيئة السياسية، وتحليل الاتجاهات السائدة، وحوادث الحماية، والكشف المبكر عن العوامل التي يمكن أن تشعل فتيل التصعيد. • الاستخدام المنتظم لنظام إدارة المعلومات الأمنية، بما في ذلك جمع وتنسيق البيانات الأمنية بشكل متواصل من خلال فريق الأمم المتحدة لإدارة الأمن وخلية الأمم المتحدة الأمنية. • مراجعات يومية لوسائل الإعلام.
استراتيجية			
• عدم كفاية مستويات التمويل لتلبية الاحتياجات المتنامية. • إذا استمر تعليق محادثات السلام، فيمكن أن يقود المانحين إلى إعادة النظر في التزاماتهم الطويلة الأجل.	• تعطل تقديم الخدمات للاجئين أو عدم تقديم الخدمات للمستفيدين الأشد ضعفاً. • عدم تحقيق النتائج المتوقعة بسبب الانخفاض في مساعدات المانحين. • أثر سلبي على التصورات العامة عن الأونروا. • تهديدات للموظفين ولعمليات تقديم الخدمات.	• تعبئة الموارد بفاعلية أكبر. • تقديم إحاطات منتظمة إلى المانحين. • الامتداد والتواصل المجتمعي. • ترشيد استخدام الموارد. • التخطيط للظروف الطارئة.	• التواصل مع دائرة العلاقات الخارجية والاتصالات لتتبع الدخل والتعهدات المالية. • التواصل مع دائرة العلاقات الخارجية والاتصالات تنويع المانحين والدخل المقدم من المانحين للنداء الطارئ. • مراقبة التعطل في الخدمات ومستوى رضا اللاجئين وردود فعلهم.

متعلقة بالعمليات			
• عدم رضا الموظفين نتيجة التصورات عن تقليص (أو تقليص فعلي) في برنامج الطوارئ، إلى جانب عدم الرضا عن شروط التشغيل.. • عدم وجود فصل واضح بين مسؤوليات وصلاحيات حكومة التوافق الوطني وسلطات الأمر الواقع والجماعات المسلحة.	• تعطل تقديم الخدمات بسبب الإجراءات النقابية. • سوء استخدام المواد والأصول.	• تعقد رئاسة الأمم المتحدة وإدارة مكتب الإقليم لقاءات منتظمة مع اتحادات الموظفين المحليين لمناقشة القضايا الخاصة التي تهم الموظفين. • في حال حدوث إجراء نقابي، يمتلك كلا المكتبين القدرة على الانتقال إلى موقع ناءٍ، جنباً إلى جنب مع أطر الدعم الضرورية، خلال ٤٨ ساعة. • إطلاع الأطراف المعنية (الموظفين والمؤسسات الشريكة) على المستجدات بانتظام لضمان فهم الإصلاحات ومتطلبات التعديل على التنظيم الهيكلي. • تعزيز حوار بنّاء مع الموظفين من خلال التشاور بين المشرفين والخاضعين للإشراف وممثلي شؤون الموظفين. • الوصول إلى بوابة الموظف ومنصات التواصل الاجتماعي واستخدامها بواسطة موظفي مكتب إقليم غزة ومكتب إقليم الضفة الغربية كأداة للتواصل الفعال مع الموظفين.	• رصد وتوثيق القضايا الرئيسية المتعلقة بالاتحاد ورسائله. • عرض المستجدات على المانحين حول أبرز التطورات التي تمس عمليات الوكالة. • مراجعة دورية لخطط استمرارية العمل. • تفاعل واتصال منتظم مع المفوض العام وموظفي المكتب التنفيذي، بمن فيهم مستشار العلاقات مع الموظفين في الأونروا. • تحديثات منتظمة من خلال التواصل مع إدارة مكتب الإقليم. • رصد ومراجعة دورية لنتائج استطلاعات الموظفين.
مالية			
• مخاطر ائتمانية في تنفيذ العمليات.	• تخفيض المانحين لمساهماتهم. • تعرض الاستمرارية المالية للمشاريع والبرامج للخطر. • عدم رضا بين المستفيدين عن الأونروا نتيجة التصورات السلبية عن عمليات الأونروا واحتمالات التقليص.	• المحافظة على ممارسات محدثة في إدارة الموارد، ولا سيما تنفيذ نظام شامل لتخطيط موارد المؤسسة. • إجراء تدريب منتظم ودوري على السياسات والإجراءات والدلائل الإرشادية للمالية والمشتريات للموظفين المعنيين بعمليات الصرف والمشتريات. • مراقبة ومراجعة نظم الأونروا لتحديد ومعالجة المخاطر التشغيلية والمالية. • مواصلة التفاعل مع المانحين بشكل ثنائي ومخصص لأغراض معينة بواسطة دائرة العلاقات الخارجية والاتصالات لشرح الحاجة إلى استمرار الدعم المالي والفوائد المرتبطة به.	• لقاءات شهرية في مكتب إقليم غزة ومكتب إقليم الضفة الغربية مع مكتب المشاريع ووحدة مالية النداء الطارئ والمدير ونواب المدير للاطلاع على الاتجاهات السائدة والبحث في التحديات وتحديد الحلول. • مراقبة فصلية مستندة إلى النتائج لفاعلية تنفيذ برامج النداء الطارئ واتخاذ الإجراءات التصحيحية العاجلة في حال اكتشاف انحراف عن الميزانية والخطة. • تواصل دوري مع مجتمع المانحين حول أوضاع التمويل والاحتياجات الحرجة، وذلك بالتشاور مع دائرة العلاقات الخارجية والاتصالات.

اجتماعية-سياسية			
• خرق حقيقي أو متصور لحيادية الأونروا بصفتها هيئة عمل إنساني. • عدم تحقيق توقعات المستفيدين بسبب التصورات عن تقليص (أو تقليص فعلي) في المساعدات الإنسانية.	• وفيات أو إصابات بين اللاجئين المتوجهين إلى الخدمات أو موظفي الأونروا. • تخفيض المانحين لدعمهم المالي. • سمعة الأونروا كطرف غير محايد تخلق جواً من عدم الثقة في أوساط الشركاء والمستفيدين. • اقتحامات لمنشآت الأونروا مما يخلق جواً عاماً من انعدام الأمن في أوساط مجتمع اللاجئين. • علاقات غير مستقرة/غير مواتية مع المجتمع المحلي. • عرقلة تقديم الخدمات للمستفيدين. • تعرض موظفي الأونروا إلى تهديدات ومواقف مثيرة للشبهة. • غياب الثقة تجاه الأونروا في أوساط اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يحصلون على الدعم المتوقع.	• في حال حدوث خرق للحيادية في منشأة للأونروا بواسطة طرف خارجي (مثلاً، حدوث اقتحامات)، تتوفر في مكتب إقليم غزة ومكتب إقليم الضفة الغربية إجراءات تبليغ من خلال مكتب دعم العمليات. ويقدم احتجاج على الواقعة خطياً إلى الأطراف ذات الصلة. • توجد ضوابط للحماية من إساءة استعمال أصول الأونروا في أنشطة جنائية أو سياسية أو عسكرية من أجل التأكد من أن جميع المعدات موجودة ومحسوبة. كما أن نظام سجل السيارات يحمي من سرقة مركبات الوكالة وإساءة استخدامها. • توعية الموظفين من خلال الاتصالات. ومن خلال المداخلات وورش العمل التي تنفذ سنوياً أو كل سنتين حول الحيادية والوصول والحماية. يلعب موظفو دعم العمليات في مكتبي الإقليمين في الضفة الغربية وغزة دوراً مهماً في صيانة الحيادية. • تقديم التوجيه المناسب للموظفين الجدد، بما يتضمن التدريب على امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، والمبادئ الإنسانية، بما فيها الحيادية. • التحقيق في الادعاءات بخصوص خرق الحيادية واتخاذ الإجراءات التأديبية حيثما تقتضي الوقائع ذلك. • تدخلات مع المحاورين الرئيسيين، وأحياناً بشكل مشترك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. • تحديث وتنفيذ خطط الاتصال التي تتضمن عقد لقاءات منتظمة مع المستفيدين، واتحاد الموظفين العرب في مكتبي الإقليمين في غزة والضفة الغربية، ولجان الخدمات في المخيمات، والسلطة الفلسطينية. • التماس الإفادة الراجعة والاستجابة لبواعث القلق عند المستفيدين، وتحسين الشفافية من خلال تقوية التواصل على المستوى المجتمعي. • أنشأت وحدة الطوارئ في مكتب إقليم الضفة الغربية خطاً هاتفياً مفتوحاً لتمكين اللاجئين من الاستفسار عن تقييم وضع الفقر لديهم واستحقاقهم للمال مقابل العمل أو القسائم الغذائية ولطلب إجراء زيارات للأسر المقدمة لطلبات جديدة أو التي تود تحديث بياناتها. هذا الأمر يحسن الشفافية، وقد ساهم في خفض مستوى الإحباط، ولا سيما على مستوى المخيمات. كما أنه يحد من درجة اضطرار مسؤولي الخدمات في المخيمات والموظفين الميدانيين الآخرين للتعامل مع الشكاوى بخصوص المساعدات الطارئة. • يجري مكتب إقليم غزة ومكتب إقليم الضفة الغربية مراجعات للحماية للتأكد من أن خدمات الأونروا تقدم بطريقة تكفل التقيد بكرامة المستفيدين وحمايتهم وضمان أمن الموظفين. • تجري وحدة المراقبة والتقييم في مكتب إقليم غزة استطلاعات مستقلة لرضا المستفيدين لرفع وعي الإدارة بمجالات عدم الرضا لدى الفئات المستهدفة ولتحسين فعالية التدخلات وتوجيهها. • يحافظ فريق دعم العمليات في إقليم غزة والضفة الغربية على تواصل منتظم مع المستفيدين ويشرح لهم حقوقهم في الوصول إلى الخدمات، وكذلك أسباب أي تقليصات يتم تنفيذها. • من شأن الإصلاحات التي جرت على نظام تقييم الفقر في مكتب إقليم غزة أن تتيح لمكتب الإقليم أن يصقل آلية استهداف الفقر من أجل تحديد الأسر الأشد فقراً ومعاناة من التهميش في غزة. فمسح تقييد الفقر الجديد أكثر سرعة ودقة وإنصافاً ويتضمن آلية نشطة للاستئناف. • يتم إيصال المعلومات المجمعة من المستفيدين إلى الإدارة العليا من أجل التعامل بإيجابية مع توقعات المستفيدين. • يستفاد من تلفزيون الأونروا من خلال برامج مدير عمليات الأونروا/المفوض العام/نائب المفوض العام حول القضايا العامة والإجابة عن الأسئلة الأكثر عمومية التي يطرحها اللاجئون. • تجري وحدة الاتصالات في مكتب إقليم غزة اتصالات مكرسة مع المجتمعات المحلية وخطوط تواصل ميداني من أجل تحسين سير الحوار المتبادل في الاتجاهين مع اللاجئين. • ضمان الإدارة والمراقبة الأمنية في الإقليم من خلال التنسيق مع مسؤول الأمن والتواصل مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن. • زاد مكتب إقليم غزة جهود التواصل الميداني من خلال نهج "الاتصال مع المجتمعات المحلية" الذي يزود اللاجئين بقدرة أكبر على الوصول إلى المعلومات عن أنشطة الأونروا، والحقوق في الوصول الى الخدمات، وفهم الأساس المنطقي لكيفية توزيع الأموال المتاحة، فيما يتم أيضاً ضمان وصول صوت اللاجئين وأخذه في الحسبان في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بتقديم الخدمات الإنسانية. • اجتماعات منتظمة لمكتب إقليم غزة مع لجان اللاجئين الفلسطينيين.	• تتبع وتحليل انتهاكات الحيادية في منشآت الأونروا. • الاحتفاظ بسجل يتم تحديثه باستمرار للموظفين الذين تلقوا التدريب على المبادئ الإنسانية، بما فيها الحيادية. • تحليلات ومتابعات لوسائل الإعلام. • تواصل منتظم مع المانحين. • نتائج الاستطلاعات الداخلية والتقييمات من مصادر من خارج الأونروا. • تسجيل توقعات الموظفين كجزء من تصميم برامج النداء. • تحليلات إعلامية. • التبليغ عن الحوادث والشكاوى من خلال نظام إدارة المعلومات الأمنية.

مخاطر خاصة بمكتب إقليم غزة			
الحدث	العواقب	آلية التخفيف/التدبر	المراقبة
اجتماعية-سياسية			
• القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على وصول إمدادات الأونروا إلى غزة.	• يتعرض تنفيذ مشاريع الأونروا للتأخير بقدر بالغ أو يتوقف بسبب محدودية المعدات واللوازم.	• تتصف عمليات التوريد والتنسيق واللوجستيات بالمرونة وسرعة التكيف مع العوائق المتزايدة أمام التوريد من أجل الحد من أثر تأخير إيصال السلع. • الجداول الزمنية لعمليات التوريد والتسليم تأخذ في الاعتبار أية تأخيرات غير متوقعة من أجل الحد من التأخيرات النهائية في التسليم والتوزيع. • تتخذ الأونروا خطوات، حيثما يلزم، لجعل السلطات الإسرائيلية تسمح بدخول مواد الإغاثة الإنسانية إلى غزة دون عوائق. • التماس الدعم من المجتمع الدولي والمانحين لكي يستخدموا مكانتهم في مناصرة إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة دون عوائق. • ضمان الحفاظ على مستويات مقرة مسبقاً من مخزون المواد الأساسية، وذلك كجزء من التأهب والتخطيط لاستمرارية الأعمال.	• تقارير خارجية واضحة عن أثر عوائق الوصول على تنفيذ البرامج. • تواصل منتظم مع السلطات الإسرائيلية. • تحليل الحوادث والاتجاهات السائدة. • رصد البيئة من أجل التعرف على الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى فرض مزيد من القيود على حركة البضائع بين غزة وإسرائيل. • مراقبة وسائل الإعلام والحوار مع الأطراف الاقتصادية المحلية.
• تدخلات سياسية من الحكومة في أنشطة الأونروا.	• تأخير في تنفيذ الأنشطة، مع احتمال إلغائها.	• تسليط الضوء على الغايات الإنسانية لتدخلات الأونروا وعلى حياديتها. • فتح قنوات اتصال مع الأطراف المعنية التي تناصر ولاية الأونروا الإنسانية. • تقيّد وثيق بولاية الأونروا ونطاق عملها والتذكير بذلك بشكل مستمر. • آليات تبليغ من جميع البرامج والمنشآت عن أية حالات يتدخل فيها ممثلون حكوميون في أنشطة الأونروا. • تقديم إحاطات وتدريبات توجيهية للموظفين الجدد ومراجعات وتذكير منتظم لجميع الموظفين حول الغايات الإنسانية لتدخلات الأونروا.	• تسجيل الحوادث وضمان تحليلها. • الاحتفاظ باتصالات منتظمة مع الأطراف المعنية الرئيسية، بما يشمل المانحين. • التواصل العلني العام عن الحوادث، اعتماداً على الحالة وعند الاقتضاء.
مالية			
• انخفاض في القوة الشرائية.	• ارتفاع الاحتياجات لدى اللاجئين الفلسطينيين. عدم الاستقرار في الأسواق يجبر الوكالة على تخفيض نطاق الأنشطة أو تعديل عدد المستفيدين.	• تنفيذ إصلاحات مكثفة تصمم من أجل تحسين الكفاءة في استهداف المستفيدين. • انتقلت الأونروا من نظام الاستهداف القائم على الحالة إلى نظام قائم على الفقر، بحيث يتم استهداف المستفيدين في غزة من خلال آلية قياس للدخل بالوسائل غير المباشرة فقط بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وقد باشرت الوكالة في تنفيذ عملية إعادة تقييم واسعة النطاق لحالات المساعدات الغذائية من أجل تحديد واستجابة أفضل لاحتياجات الأسر التي تكافح في التدبر مع الصدمات غير المتوقعة التي تؤثر في قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية للطاقة. • تقوية عمليات التوريد وتخطيطها لضمان التنبؤ بشكل أفضل بالمتطلبات وبالتالي تخفيض الأسعار.	• نظام الأونروا لمراقبة الأسعار كل أسبوعين (جمع الأسعار بخصوص ١٥ سلعة غذائية رئيسية). • إجراء تحليل اجتماعي-اقتصادي بواسطة وحدة دعم البرامج في الأونروا باستخدام بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول القوى العاملة والحسابات القومية والفقر والأسعار، وكذلك من مصادر أولية وثانوية أخرى. • المعلومات المقدمة من أطراف العمل الإنساني الأخرى.

مالية			
• تعطل في الأداء الفعال لآلية إعادة إعمار غزة.	• ارتفاع تكاليف المراقبة والتنفيذ على الأونروا. • زيادة/استمرار عدد الحالات التي تتلقى مساعدات نقدية في السكن الانتقالي. • إحباط في أوساط العامة نتيجة الركود في عمليات الإنعاش وإعادة الإعمار.	• تحسين الجهود لتأمين التمويل لعمليات الإصلاح والتأهيل التي تجرى بطريقة المساعدة الذاتية. • إمكانية اللجوء إلى التعاقد مع متعهدي البناء من أجل تلبية الاحتياجات للمأوى.	• أداة تتبع المأوى، التفاعل مع الأطراف المعنية بآلية إعمار غزة.
بيئية			
• تفاقم المشاكل البيئية.	• تصبح مشكلة المياه من غير الممكن إصلاحها (غزة ٢٠٢٠). • الخطوات التي تتخذها الأطراف الدولية لا يستفيد منها اللاجئون بقدر متكافئ. • الأسر تستخدم حلولاً مؤقتة لتوفير الطاقة تعرضها للخطر	• زيادة التركيز على الحلول المستدامة بيئياً (مثل محطات تحلية المياه، ألواح الطاقة الشمسية). • تأسيس تدابير وقائية، مثل تلك المتخذة لمواجهة الفيضانات.	• تقرير المنشآت الداخلي في الأونروا. • المعلومات المقدمة من أطراف العمل الإنساني الأخرى

مخاطر خاصة بمكتب إقليم الضفة الغربية			
الحدث	العواقب	آلية التخفيف/التدبر	المراقبة
برامجية			
• استمرار التدهور الاقتصادي في الضفة الغربية وانخفاض القوة الشرائية نتيجة ثبات معدلات البطالة وارتفاع أسعار الأغذية في الأسواق العالمية والمحلية. • تزايد انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تمس اللاجئين الفلسطينيين ومخيمات اللاجئين. • مخاطر ائتمانية في تنفيذ العمليات.	• تصاعد انعدام الأمن الغذائي بين اللاجئين الفلسطينيين. • صعوبات في تلبية الاحتياجات الإنسانية بسبب تراجع القوة الشرائية وانخفاض التمويل وتزايد أعداد المحتاجين. • تزايد التهديدات للحماية والاحتياجات الإنسانية، الى جانب الاعتماد على المساعدات الإنسانية. • تزايد التوتر والإحباط بين اللاجئين في الضفة الغربية في حال إجراء تقليصات في الخدمات.	• تم تطوير استراتيجية ويجري تنفيذها لمساعدة المستفيدين على الانتقال من الاعتماد على المعونات نحو التمكين الاقتصادي من خلال برامج أكثر استدامة ومن خلال التشديد على سبل كسب العيش والاعتماد على الذات. • تم تنفيذ برنامج أكثر تنوعاً وفاعلية للأمن الغذائي في عام ٢٠١٤ (وحتى الآن) لضمان الكفاءة مقابل التكلفة وتقديم استجابة شاملة بناءً على الاحتياجات ذات الأولوية. تضمن ذلك اعتماد قسائم إلكترونية للأغذية لصالح اللاجئين المفتقرين للأمن الغذائي الذين يقيمون خارج المخيمات، في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي. تحسين قدرات الاستهداف وتحسين اختبار الدخل بالوسائل غير المباشرة للأسر المفتقرة للأمن الغذائي والمهددة، بما يكفل أن يتم أولاً تقديم المساعدة للفئات الأشد ضعفاً.	• مراقبة فصلية لكل مشروع وبرنامج من خلال نظام الأونروا للمراقبة القائمة على النتائج. • التحليلات الاقتصادية وتحليلات الأسر المعيشية وسوق العمل التي تجريها الأونروا أو جهات أخرى. • متابعة الاتجاهات السائدة والنقاشات من خلال المشاركة النشطة لمكتب إقليم الضفة الغربية للأونروا في قطاع الأمن الغذائي ووحدة تحليل الأمن الغذائي.
استراتيجية			
• الإخفاق في الاستجابة إلى احتياجات اللاجئين لتحسين أوضاعهم وبناء قدرات الصمود لديهم.	• محدودية تأثير خدمات الأونروا على الاحتياجات العاجلة للاجئين الفلسطينيين ومحدودية المساهمة في تقوية قدرات الصمود.	• تجري الأونروا مراجعة فصلية للإدارة ومراجعات نصف سنوية للنتائج بهدف الرصد الدوري للتقدم في تنفيذ البرامج.	• مراقبة فصلية لكل مشروع وبرنامج من خلال نظام الأونروا للمراقبة القائمة على النتائج. • مراجعة من خلال آليات رفع التقارير عن النداء الطارئ.
اجتماعية-سياسية			
• ممارسات السلطات الإسرائيلية المتعلقة بالاحتلال والقواعد التي تفرضها تؤثر على إمكانية تنفيذ البرنامج بفاعلية في المنطقة (ج)، بما فيها المناطق العسكرية المغلقة. • توترات سياسية وتأثر الحوار بسبب التصورات السلبية عن التقليص الفعلي في خدمات الأونروا.	• عطل في تنفيذ الخدمات. • إعاقة تشييد الهياكل الممولة من المانحين في المنطقة (ج) بسبب عدم منح رخص البناء. • انقطاعات في عمل موظفي الأونروا والخدمات التي يجري تقديمها إلى المستفيدين.	• ينسق مكتب إقليم الضفة الغربية مع السلطات الإسرائيلية بشأن قضايا الوصول والحماية من خلال موظفي دعم العمليات. في بعض الحالات، تثار القضايا على مستوى نائب المفوض العام للأونروا أو المفوض العام مع النظراء الإسرائيليين، وأحياناً بشكل مشترك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. • تقوم فرق برامجية خاصة بتنفيذ الأنشطة في المنطقة (ج)، بما فيها المناطق العسكرية المغلقة، بشكل منتظم وتكفل توفر المراقبة وحلقات الإفادة الراجعة. • تبنّت الأونروا سياسة الإطار للمنطقة (ج) الخاصة بالفريق القطري للعمل الإنساني.	• مراقبة الوصول اليومي من خلال غرفة اللاسلكي في الأونروا. • توثيق حوادث إعاقة الوصول والتبليغ عنها. • المراقبة والمتابعة من خلال مجموعة عمل الحماية الدولية والمنتديات المشتركة بين الوكالات، مثل فريق الأمم المتحدة القطري.

الحواشي

١. يرجى الاطلاع على الرسم البياني المعلوماتي على الصفحة ١٠ لمزيد من المعلومات الأساسية.

٢. تقرير مكتب الممثل الخاص للأمم المتحدة إلى لجنة الاتصال المخصصة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٣. الأونروا، تقرير الوضع في غزة ١٦٨، ٢ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٦، http://www.unrwa.org/newsroom/emergency-reports/gaza-situation-report-168.

٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي عن نتائج مسح القوى العاملة (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقطاع الأمن الغذائي، المسح الاجتماعي-الاقتصادي والأمن الغذائي ٢٠١٤، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٦. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - الأراضي الفلسطينية المحتلة، نشرة الشؤون الإنسانية لشهر آب/أغسطس ٢٠١٦، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. انظر أيضاً: مسلك، المنع الأمنيّ الإسرائيلي يفرض تقييدات جدّية على تنقّل الفلسطينيين عبر معبر إيرز، أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٧. تقرير مكتب الممثل الخاص للأمم المتحدة إلى لجنة الاتصال المخصصة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٨. مواد مدنية ضرورية لإعادة الإعمار تعتبر إسرائيل أنها يمكن أن تستخدم في أغراض مدنية وعسكرية على السواء.

٩. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - الأراضي الفلسطينية المحتلة، غزة بعد عامين.

١٠. حسابات مكتب الأونروا في إقليم غزة من خلال مقارنة أرقام مسوح القوى العاملة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للربع الأول والثاني من العام ٢٠١٦.

١١. لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على تقرير فريق الأمم المتحدة القطري، "غزة ٢٠٢٠ - مكان صالح للعيش؟"، ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢.

١٢. يرجى الاطلاع على الرسم البياني المعلوماتي على الصفحة ٢١ لمزيد من المعلومات الأساسية.

١٣. هذه الأعداد من القتلى والجرحى تشكل جزءاً من المجموع الكلي المذكور أعلاه.

١٤. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التقرير الأسبوعي عن حماية المدنيين، ١-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. انظر أيضاً بيانات مكتب دعم العمليات في الأونروا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

١٥. بما يشمل ٥١٥ لاجئاً.

١٦. أرقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/الأونروا.

١٧. بيانات مكتب دعم العمليات في الأونروا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

١٨. المادة ٣٣(١) من اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

١٩. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير المراقبة الدورية، ١ كانون الثاني/يناير - ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦. بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/الأونروا.

٢٠. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير حماية المدنيين، صادر في ٥ تموز/يوليو ٢٠١٦.

٢١. انظر: "الأطفال في ضائقة، رفع مستوى الإنذار للعام ٢٠١٦ وما يليه"، مذكرة موجزة، نيسان/إبريل ٢٠١٦، انظر أيضاً: "الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين"، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، http://www.dci-palestine.org/children_in_israeli_detention.

٢٢. وفقاً لمؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦، "الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة". ويوجد انعدام الأمن الغذائي عندما لا يتمتع البشر بفرص الحصول، من الناحية المادية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، على الأغذية كما هو موضح أعلاه.

٢٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقطاع الأمن الغذائي، المسح الاجتماعي-الاقتصادي والأمن الغذائي ٢٠١٤، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٢٤. وزارة الصحة، المسح الفلسطيني للمغذيات الضئيلة، ٢٠١٤.

٢٥. تحدد الأونروا اللاجئين المحتاجين للمساعدة من خلال مسح لتقييم الفقر يقوم الأخصائيون الاجتماعيون في الأونروا من خلاله بإجراء زيارات منزلية مرة كل سنتين للمشاركين في البرنامج، سواءً القائمين أو الجدد، لتحديد استحقاقهم للمساعدات الغذائية والتأكد من استمرار استحقاقهم لها.

٢٦. تقييم الأونروا الفني للمساكن، من بين ١٢,٨١٧ وحدة سكنية لم تعد صالحة للسكنى، دمر ٧,٤٠٠ مسكن (أكثر من ٧,٠٠٠ أسرة لاجئة) بالكامل خلال النزاع عام ٢٠١٤. ويقع العمل على المساكن المدمرة كلياً خارج نطاق النداء الراهن. ومن بين ٥,٤١٧ مسكناً متضرراً بشدة، أنجزت أعمال الإصلاح على ٣,٧٧١ مسكناً. ومن بين العدد ٧,٤٠٠ من المساكن المدمرة كلياً، استكملت أعمال إعادة البناء على ٣٧٢ مسكناً، فيما يجري العمل على ٢,٢٢٤ مسكناً متضرراً بشدة أو مدمراً كلياً.

٢٧. الأونروا، مستجدات المأوى، حسب نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٢٨. فريق الأمم المتحدة القطري في دولة فلسطين، غزة بعد عامين، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٦.

٢٩. المنع الأمنيّ الإسرائيلي يفرض تقييدات جدّية على تنقّل الفلسطينيين عبر معبر إيرز، أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٣٠. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم الشباب العالمي، ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٦.

٣١. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - الأراضي الفلسطينية المحتلة، غزة بعد عامين: التأثير الاجتماعي النفسي على الأطفال، http://www.ochaopt.org/ar/content/gaza-two-years-psychosocial-impact-children-1. ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٣٢. المسح الاجتماعي-الاقتصادي والأمن الغذائي ٢٠١٤، صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٣٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦. مسح القوى العاملة للربع الأول والثاني من العام ٢٠١٦.

٣٤. إن النظم الإسرائيلية للتخطيط وتقسيم الأراضي في المنطقة (ج) تحظر على الفلسطينيين البناء كلياً.

٣٥. يصل ذلك إلى زيادة مقدارها قرابة ٨٠,٠٠٠ على الأعداد الواردة في النداء الطارئ لعام ٢٠١٦، بما يعكس: (١) النمو السكاني الطبيعي الذي يقارب ٣٪، (٢) والطلبات الجديدة (حوالي ٥٠,٠٠٠ أسرة) التي تم تقييمها من خلال مسح تقييم الفقر بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦. من مجموع هذه الطلبات الجديدة، تبين أن ٦٤٪ مخولون بتلقي المساعدات الغذائية.

٣٦. في الضفة الغربية، ترتفع ميزانية النداء الطارئ تحت بند المساعدات الغذائية الطارئة بحوالي ١٧ مليون دولار عن المبلغ الوارد في متطلبات تمويل دورة البرامج الإنسانية. وهذا لأنه لم يكن من الممكن أن تنعكس الاحتياجات الإنسانية للاجئين بنطاقها الكامل في دورة البرامج الإنسانية. تقدم الأونروا مناشدتها بشكل منفصل من خلال هذا النداء الطارئ لأن اللاجئين الذين يقيمون خارج المخيمات لا يزالون بحاجة إلى المساعدة بسبب المستويات العالية من انعدام الأمن الغذائي الناجّة عن الأزمة الممتدة والقيود على الوصول إلى الغذاء. ويتضرر اللاجئون البدو المقيمون في المنطقة (ج) في الضفة الغربية بشكل خاص في هذا الصدد.

٣٧. لم يدرج تدخل الصحة الطارئة في غزة في دورة البرامج الإنسانية لأنه لم يقع ضمن النطاق الإجمالي لخطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٧. ويتم إدراج هذا النشاط في النداء الطارئ الحالي لأن الأونروا تعتبر أن هذا النشاط يعالج احتياجات إنسانية.

٣٨. التكلفة الإجمالية المتوقعة لتوفير المساعدات في المأوى في عام ٢٠١٧ للاجئين الفلسطينيين المتضررين من نزاع عام ٢٠١٤ في غزة تصل إلى ١٣٨,٣٦٦,٢٨٢ دولاراً، فيما أن ميزانية الأونروا بخصوص المأوى في دورة البرامج الإنسانية تبلغ ٤٠,٤٤٩,٤٧٤ دولاراً. وهذا المبلغ لا يكفي للاستجابة إلى المجموع الكلي لاحتياجات الإصلاحات. بالتالي، أدرج جزء فقط من مجموع حالات إصلاح المساكن في نداء دورة البرامج الإنسانية. وتعتبر الأونروا أنه في حال توفر التمويل الكافي واستمرار عمل آلية إعادة إعمار غزة، فسيكون من الممكن للغالبية العظمى من الأسر التي تضررت مساكنها أثناء نزاع عام ٢٠١٤ أن تنجز أعمال الإصلاحات في عام ٢٠١٧.

٣٩. لم يتم إدراج تعزيز قدرات الصمود، بالتركيز على الأطفال والشباب في الضفة الغربية، في دورة البرامج الإنسانية لأنه لم يقع ضمن النطاق الإجمالي لخطة الاستجابة الاستراتيجية للأراضي الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١٧. ويتم إدراج هذا النشاط في النداء الطارئ الحالي لأن الأونروا تعتبر أن هذا النشاط يعالج احتياجات إنسانية في أوساط الأطفال والشباب المتضررين من انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٤٠. يبلغ متوسط مدة عقود المال مقابل العمل ثلاثة أشهر للعمال غير المهرة، وستة أشهر للعمال المهرة، وعام واحد للوظائف المهنية (مثلاً، للأطباء).

٤١. تشكل هذه الوظائف جزءاً من فرص العمل البالغة ٥٣,١٩٣ التي أشير إليها في الجزء الخاص بالمال مقابل العمل أعلاه.

٤٢. بموجب هذه الشراكة، تغطي الأونروا تكاليف القسائم فيما تتشارك الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي في إدارة نظام توزيع القسائم وفي الرقابة ورفع التقارير.

٤٣. تجدر الإشارة إلى أن ميزانية توزيع الغذاء على المجتمعات البدوية والرعوية في المنطقة (ج) تأتي ضمن الأولوية الاستراتيجية المتعلقة بالتنسيق والإدارة.

٤٤. يمكن أن يتم تمديد عقود المال مقابل العمل في بعض الوظائف، بما في ذلك عمال النظافة، لما يصل إلى ستة أشهر.

٤٥. جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، وجمعية الإصلاح، وجمعية كير، ومؤسسة ميديكو انترناشيونال.

٤٦. الحالات الموثقة التي يمكن رفعها إلى السلطات بموافقة الأطراف المعنية فيها بصورة مباشرة.

٤٧. سيعتمد مستوى المساعدات النقدية المقدمة على حجم الأسرة، وموقع مسكنهم (في القدس الشرقية أو داخل الجدار)، وحجم الأضرار.

٤٨. المعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني: المعيار ١٠: "تتمّ تقوية آليات التدبر والقدرة على تخطّي الظروف الصعبة لدى الفتيات والفتيان، ويحصل الأطفال المتضرّرون بشكلٍ خطير على الدعم الملائم".

٤٩. الأونروا (٢٠١٦)، "الأطفال في ضائقة"، http://www.unrwa.org/resources/reports/children-distress-raising-alarm-2016-and-beyond

٥٠. على خلاف جهود برنامج الصحة النفسية المجتمعية التي تركز على التجمعات البدوية، تستهدف هذه التدخلات الأطفال والشباب اللاجئين الذين يقيمون في جميع مخيمات اللاجئين التسعة عشرة في الضفة الغربية.

٥١. سيتم التشارك بالتكاليف بين هذا النداء والنداء الطارئ الإقليمي الخاص بأزمة سوريا.

الرئاسة - عمان

عمان، الأردن

هاتف: ٢٥١٢ ٥٨٠ (٦) ٩٦٢ +

www.unrwa.org

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

united nations relief and works agency for palestine refugees in the near east

دائرة التخطيط
الأونروا - عمان
العنوان البريدي :ص.ب: ١٤٠١٥٧ ، عمان ١١٨١٤
الأردن
هـ: ٢٥١٢ ٥٨٠ (٦ ٩٦٢+)

department of planning
unrwa headquarters - amman
po box 140157, amman 11814
jordan

t: (+962 6) 580 2512

www.unrwa.org

united nations relief and works agency
for palestine refugees in the near east

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى